إرشاد الطلاب
إلى قواعد الإعراب

وهو تهذيب شرح الشيخ الأزهري
على

الإعراب عن قواعد الإعراب

للعلامة ابن هشام الأنصاري المصري

تأليف

أبي محمد هشام بن السيد بن المغاوري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله رافع قدر من أعربوا الدين، وأظهروا سنة سيد الأنبياء و المرسلين، و الصلاة و السلام على المرسل رحمة للعالمين سيدنا محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الذين أقاموا الدين، أما بعد ...

فإن أولى ما تصرف إليه الهمم، وأنفس ما يتحلى به ذوو العلم و الشيم، ما يتوصل به إلى كتاب ربنا، ويتضح به معنى حديث نبينا ـ صلى الله عليه وآله و سلم ـ ؛ فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية .

وأصل ذلك علم الإعراب، الهادي إلى صوب الصواب؛ فمعرفته من أوجب الواجبات، لا يستغني عنه طالب علم رسول رب الأرض و السموات .

ولما كانت مصنفات الإمام العلامة الشيخ جمال الدين أبي عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ـ قدس الله روحه، ونور ضريحه ـ من أنفع المسالك، وأقرب المدارك إلى هذا النحو، تلوح منها أمارات التحقيق، وطول الباع، وقد جمع في مصنفه الموسوم ب ـ (الإعراب عن قواعد الإعراب(ـ كما قال ـ فوائد جليلة في قواعد الإعراب، تقتفي بمتأملها جادة الصواب، وتطلعه في الأمد القصير على نكت كثير من الأبواب، وقد شرحه العلامة الشيخ خالد الأزهري ـ رحمه الله تعالى ـ شرحا ًلطيفا، سبكه بالأصل ، مميز ًا لكل منهما، و سماه (موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب) فأجاد و أحسن و أفاد .

و لما بعد الزمان، و ضعفت الهمم و الأذهان ، وأحجم جل الطلاب عن ولوج تلك الأبواب، رغبت في أن أصوغ تلك السبيكة صياغة عصرية جديدة، وأن أبرز تلك القواعد و شرحها في ثوب جديد، لا يقوى ناظر إليها على غض بصره عنها، فطلبت من الله ـ جل شأنه ـ الفتح و المدد و العون و التوفيق، فمن الله بفضله و رحمته بتهذيب ذلك الشرح وإظهاره في هذه الصورة الجلية، ثم رصعتها بباب اختصرته من كتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)

للعلامة ابن هشام ، لما رأيت أهميته، وسميته ب ـ (إرشاد الطلاب إلى قواعد الإعراب) فلله الحمد على نواله و نعمائه .

والله العظيم أسأل أن يتقبله مني، وأن يجعله عنده ذخرًا لي، يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى االله بقلب سليم، وأن يديم النفع به، إنه سميع قريب مجيب، وهو حسبي و نعم الوكيل .

وصلى الله و سلم و بارك على سيدنا محمد، وعلى آله و صحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين .

كتبه

أبو محمد هشام بن السيد المغاوري

بعض أسانيد المؤلف إلى مصنفات الإمام العلامة جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن أحمد بن هشام الأنصاري رحمه الله تعالى:

أخبرنا بها الإمام العلامة أبو الفضل عبد الله الصديق ـ رضي الله عنه ـ عن المسندة أم البنين آمنة بنت عبد الجليل بن سليم الذرا الدمشقية، عن أحمد بن إسماعيل البر زنجي عن أبيه، عن صالح الفلاني، عن محمد بن سنة، عن مولاي الشريف أبي عبد الله محمد الوولاتي، عن محمد بن أر كماس الحنفي، عن الحافظ ابن حجر

العسقلاني، عن محب الدين محمد بن العلامة ابن هشام، عن أبيه ابن هشام، رحمه الله تعالى .

بعض أسانيد المؤلف إلى مصنفات الإمام العلامة خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري رحمه الله تعالى:

أخبرنا بها شيخنا الإمام العلامة أبو الفضل ـ رضي الله عنه ـ عن الشيخ العلامة المسند أبي الفيض محمد ياسين الفاداني، عن الشيخ محمد على بن حسين المالكي، عن محمد عابد المالكي، عن السيد أحمد بن زيني دحلان، عن عثمان الدمياطي، عن محمد الأمير الكبير، عن محمد بن سالم الحفني، عن أبي حامد محمد بن محمد ال□ب□د□يري الحسيني الدمياطي، عن حسن العجيمي، عن الشهاب أحمد بن محمد الخفاجي، عن

الشمس محمد بن أحمد الرملي، عن أبيه الشهاب أحمد بن حمزة الرملي، عن المؤلف العلامة خالد الأزهري .

الباب الأول: في الجمل، وأقسامها، وأحكامها

وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى: في شرح الجملة .

المسألة الثانية: في الجمل التي لها محل من الإعراب .

المسألة الثالثة: في الجمل التي ليس لها محل من الإعراب .

المسألة الرابعة: في الجمل الخبرية التي لم يطلبها العامل لزومًا . (المسألة الأولى: في شرح الجملة)

و تحتها انقسامات :

1 -انقسام اللفظ المركب تركيبًا إسناديًا إلى: مفيد، وغير مفيد .

2 -انقسام الجملة إلى: مفيدة، وغير مفيدة .

3 -انقسام الجملة إلى :اسمية ، وفعلية .

4 -انقسام الجملة إلى : صغرى، وكبرى .

١ -انقسام اللفظ المركب تركيبًا إسناديًا إلى: مفيد، وغير مفيد :

اعلم أن اللفظ المركب تركيبًا إسناديًا يكون: مفيدًا، وغير مفيد .

فالمفيد، نحو : (قام زيد) ويسمى كلامًا؛ لوجود الفائدة، وجملة؛ لوجود التركيب .

و غير المفيد، نحو:(إن قام زيد)، ويسمى جملة؛ لوجود التركيب، ولا يسمى كلامًا ؛ لعدم الفائدة .

ونعني - معشر النحاة - بالمفيد، إذا أطلقناه في بحث الكلام، ما يحسن من المتكلم السكوت عليه، بحيث لا يصير السامع منتظرًا لشيء آخر .

2 -انقسام الجملة إلى: مفيدة، وغير مفيدة:

أي أن الجملة تنقسم باعتبار الإفادة إلى : مفيدة، وغير مفيدة .

فالمفيدة تسمى كلاما و جملةً ، وغير المفيدة تسمى جملةً ، ولا تسمى كلاما .

فكل كلام جملة و لا ينعكس .

3 -انقسام الجملة إلى: اسمية ، وفعلية:

ثم تنقسم الجملة إلى: اسمية، إن بدئت باسم، ك ـ (زيد قائم) و (إن زيدًا قائم) و (هل زيد قائم) و(ما زيد قائما) و (لزيد قائم) وفعلية، إن بدئت بفعل، ك ـ (قام زيد) و (يضرب عمرو) و(اضرب زيدًا) و (هل قام زيد) و (زيدًا ضربته)،و (يا عبد الله)؛ لأن التقدير : (ضربت زيدًا ضربته) و (أدعو عبد الله) .

4 -انقسام الجملة إلى : صغرى، وكبرى:

ثم تنقسم الجملة إلى : صغرى، وكبرى .

فالصغرى: هي المخبر بها عن مبتدأ في الأصل ، نحو: (قام أبوه)في قولك: (إن زيدًا قام أبوه) و (إن زيدًا أبوه قائم) أو في الحال، نحو: (قام أبوه) و(أبوه قائم) في قولك : (زيد قائم أبوه) و (زيد أبوه قائم) اسمية نحو: (أبوه قائم) أو فعلية نحو :(قام أبوه) .

فجملة: (قام أبوه) و (أبوه قائم) صغرى؛ لأنها خبر عن (زيد) وهو مبتدأ .

و الكبرى: هي التي خبرها جملة، نحو: (زيد قام أبوه) و (زيد أبوه قائم) و (إن زيدًا قام أبوه) و (إن زيدًا أبوه قائم) .

وقد تكون الجملة صغرى و كبرى باعتبارين :

كما إذا قيل : (زيد أبوه غلامه منطلق) فزيد: مبتدأ أول، و أبوه مبتدأ ثان، و غلامه مبتدأ
ثالث، ومنطلق :خبر المبتدأ الثالث، والثالث و خبره: خبر المبتدأ الثاني، والثاني و خبره: خبر المبتدأ الأول . ويسمى المجموع ، وهو: (زيد أبوه غلامه منطلق) جملة كبرى لا غير ؛ لأن خبر مبتدئها جملة. و (غلامه منطلق) جملة صغرى لا غير؛ لأنها وقعت خبرًا عن مبتدأ.
و(أبوه غلامه منطلق) جملة كبرى بالنسبة إلى جملة (غلامه منطلق) وصغرى بالنسبة إلى (زيد) ز مثله قوله تعالى: (لكنا هو الله ربي)؛ إذ أصل (لكنا): لكن أنا، ف ـ (أنا): مبتدأ أول ، و (هو): ضمير الشأن مبتدأ ثان ، و (الله) مبتدأ ثالث، و (ربي): خبر الثالث، والثالث و خبره: خبر الثاني، والثاني و خبره: خبر الأول ، ويسمى المجموع ـ جملة (أنا هو الله ربي) ـ جملة كبرى، و (الله ربي) جملة صغرى، و (هو الله ربي) جملة كبرى بالنسبة إلى

(الله ربي) وجملة صغرى بالنسبة إلى (أنا).

(المسألة الثانية: في الجمل التي لها محل من الإعراب)

و هي سبع على المشهور :

1 - الواقعة خبرًا لمبتدأ في الأصل أو في الحال .

2 - الواقعة حالاً .

3 - الواقعة مفعولا به .

4 -المضاف إليها .

5- الواقعة جوابًا لشرط جازم .

6- التابعة لمفرد .

7-التابعة لجملة لها محل من الإعراب .

١ - الواقعة خبرًا لمبتدأ في الأصل أو في الحال :

و موضعها رفع في بابي المبتدأ،و (إنَّ (المشددة، نحو: (زيد قام أبوه) و(إن زيدًا أبوه قائم) ونصب في بابي: كان، وكاد، نحو: (كانوا يظلمون) و (ما كادوا يفعلون(.

٢ - الواقعة حالًا :

و محلها النصب، نحو قوله تعالى: (وجاءوا أباهم عشاء يبكون) .

٣ - الواقعة مفعولا به :

و محلها النصب أيضا، وتقع في أربعة مواضع :

أ - أن تقع محكية بالقول، نحو قوله تعالى: (قال: إني عبد الله) .

ب - أن تقع تالية للمفعول الأول في باب (ظَنَّ) نحو :(ظننت زيدًا يقرأ) .

ج - أن تقع تالية للمفعول الثاني في باب (أعلم) نحو: (أعلمت زيدًا عمرًا أبوه منطلق). د - أن يقع معلقًا عنها العامل، نحو قوله تعالى: (لنعلم أي الحزبين أحصى) ونحو: (فلينظر أيها أزكى).

٤ - المضاف إليها :

ومحلها الجر، اسمية، نحو قوله تعالى :(يوم هم بارزون) أو فعلية، نحو: (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) و كل جملة وقعت بعد: (إذ) الدالة على الماضي، نحو قوله تعالى:
(واذكروا إذ أنتم قليل) و (إذ كنتم قليلا) .

أو (إذا) الدالة على المستقبل ، و تختص بالجملة الفعلية على الأصح ، نحو قوله تعالى: (إذا جاء نصر الله و الفتح) .

أو (حيث) الدالة على المكان، نحو: (جلست حيث جلس زيد) أو (حيث زيد جالس) وإضافتها إلى الفعلية أكثر .

أو (□لما) الوجودية الدالة على وجود شيء لوجود غيره - عند من قال باسميتها، نحو : (لما جاء زيد جاء عمرو) و تختص بالماضي .

أو (بينما) نحو: (بينما زيد قائم) و (بينما يقوم زيد).

أو (بينا) نحو: (بينا زيد قائم) و(بينا يقوم زيد).

فهى في موضع خفض بإضافتهن إليها .

٥ -الواقعة جوابًا لشرط جازم، وهو (إ □ن) الشرطية و أخواتها :

و محلها الجزم إذا كانت مقرونة بالفاء، سواء كانت :اسمية، أو فعلية، خبرية، أم إنشائية، نحو قوله تعالى: (من يضلل الله فلا هادى له) أو مقرونة ب - (إذا) الفجائية، ولا تكون إلا اسمية، و الأداة (إنْ)خاصة، نحو قوله تعالى: (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذ هم يقنطون).

*فأما إذا كانت جملة الجواب فعلها ماضٍ خالٍ عن الفاء، نحو: (إن قام زيد قام عمرو) فمحل الجزم في الجواب محكوم به للفعل وحده، و هو (قام) لا الجملة بأسرها، وهي (قام و فاعله).

وكذا القول في فعل الشرط، أي أن الجزم محكوم به للفعل وحده، لا للجملة بأسرها؛ لأن أداة الشرط إنما تعمل في شيئين ًلفظا، أو محلا، فلما عملت في محل الفعلين، لم يبق لها تسلط على محل الجملة بأسرها .

ولهذا تقول إذا عطفت على فعل الشرط الماضي فعلا مضارعا، وتأخر عنهما معمول، وأعملت الماضي في المتنازع فيه، نحو: (إن قام و يقعْدْ أخواك قام عمرو) فتجزم المضارع المعطوف على الماضي قبل أن تكمل الجملة بفاعلها، وهو: (أخواك)؛ فلولا أن الجزم محكوم به للفعل وحده للزم العطف على الجملة قبل إتمامها، وهو ممتنع .

تنبيه :

إذا قلت :(إن قام زيد أقوُمُ) بالرفع. ما محل جملة أقوم ؟

فالجواب عن هذا السؤال مختلف فيه، قيل أن : (أقوم ليس هو جواب، وإنما دليل هو الجواب، وهو مؤخر من تقديم، والجواب محذوف، والأصل : (أقوم إن قام زيد أقم) وهو مذهب
سيبويه. وقيل: هو، أي : (أقوم) نفس الجواب، على إضمار الفاء و المبتدأ ، والتقدير: (فأنا أقوم) وهو مذهب الكوفيين. وقيل: (أقوم)هو الجواب، و ليس على إضمار الفاء، ولا على نية التقديم، وإنما لم يجزم لفظه ؛ لأن الأداة لما لم تعمل في لفظ الشرط؛ لكونه ًماضيا، مع قربه، فلا تعمل في الجواب مع بعُ◌ْ◌ده .

فعلى الأول لا محل له؛ لأنه مستأنف. و على الثاني محله مع المبتدأ الجزم .

**و يظهر أثر ذلك الاختلاف في التابع، فتقول على الأول: (إن قام زيد أقومُ، و يقعُدُ أخوك) بالرفع. وعلى الثاني: (ويقعُدْ أخوك) بالجزم .

6 - التابعة لمفرد، كالجملة المنعوت بها، ومحلها بحسب منعوتها :

فإن كان ًمرفوعا، فهي في موضع رفع،كما في نحو قوله تعالى: (من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه) ، وإن

كان: ً منصوبا، فهي في موضع نصب، كما في نحو قوله تعالى: (واتقوا يومًا
ترجعون فيه إلى االله)،و إن كان مجرورًا فهي في موضع جر، كما نحو قوله تعالى: (ليوم لا ريب فيه) .

7 - التابعة لجملة لها محل من الإعراب: و ذلك في بابي: النسق، والبدل :

فالأول نحو: (زيد قام أبوه، وقعد أخوه) فجملة (قام أبوه) في موضع رفع؛ لأنها خبر المبتدأ، وكذا جملة (قعد أخوه) في موضع رفع أيضا؛ لأنها معطوفة عليها .

*ولو قدرت العطف لجملة (قعد أخوه)على مجموع الإسمية، وهي: (زيد قام أبوه) لم يكن للمعطوفة محل؛ لأنها معطوفة على جملة مستأنفة .

ولو قدرت الواو في (وقعد أخوه)واو الحال، لا واو العطف، ولا واو الاستئناف، كانت الجملة الداخلة عليها واو الحال في موضع نصب على الحال من (أبوه) وكانت (قد(فيها مضمرة لتقرب الماضي من الحال، ويكون تقدير الكلام: (زيد قام أبوه، و الحال أنه قد قعد أخوه) .

**و إذا قلت :(قال زيد: عبد الله منطلق، وعمرو مقيم) فليس من هذا الباب الذي هو من عطف جملة على جملة لها محل، بل الذي محله النصب على المفعولية ب ـ (قال) مجموع الجملتين المعطوفة، و المعطوف عليها؛ لأن مجموعها هو المقول للقول، فكل منهما جزء المقول، لا مقول .

والثاني نحو: (أقول له: ارحل لا يقيمن عندنا) إلا إذا كانت الثانية بدلاً من الأولى، كما في قولك: (أقول له: ارحل لا تقيمن عندنا) فجملة (لا تقيمن) في موضع نصب على البدلية من
(ارحل) وشرطه أن تكون الثانية أَوفى بتأدية المعنى من الأولى كما هنا .

(المسألة الثالثة: في الجمل التي لا محل لها من الإعراب)

وهي سبع أيضا :

1- الجملة الابتدائية .

2 - الجملة الواقعة صلة لاسم موصول، أو لحرف يؤول مع صلته بمصدر .

3 - الجملة المعترضة بين شيئين متلازمين .

4 - الجملة التفسيرية، وتسمى المفسرة .

5 - الجملة الواقعة جوابًا للقسم .

6 - الجملة الواقعة جوابًا لشرط غير جازم .

7 - الجملة التابعة لما لا موضع له من الإعراب .

١ - الجملة الابتدائية :

أي الواقعة في ابتداء الكلام، اسمية كانت، أو فعلية، وتسمى المستأنفة أيضًا،وهي نوعان :

أ -المفتتح بها النطق، نحو قوله تعالى: (إنا أعطيناك الكوثر).

ب -المنقطعة عما قبلها، نحو قوله تعالى: (إن العزة الله جميعًا)، الواقعة بعد (ولا يحزنك قولهم)، وليست محكية بالقول؛ لفساد المعنى، ونحو قوله تعالى: (لا يسمعون إلى الملأ الأعلى)، الواقعة بعد (وحفظًا من كل شيطان مارد)، وليست صفة ثانية للنكرة، وهو (شيطان) ولا حالا منها مقدرة في المستقبل لوصفها، أي : النكرة ب ـ : (مارد) وإنما امتنع الوصف و الحال لفساد المعنى .

اصطلاح كل من: النحويين، و البيانيين في الاستئناف:

و الاستئناف نوعان: نحوي، وبياني .

فالبياني: هو ما كان جوابًا لسؤال مقدر. و النحوي: هو غير البياني .

فتقول في استئناف الجملتين بالاصطلاحين: (ما لقيته مذ يومان) فهذا التركيب تضمن جملتين مستأنفتين، إحداهما: فعلية مقدمة، وهي (ما لقيته)و هي مستأنفة استئنافًا نحويًا. و الثانية اسمية مؤخرة، وهي: (مذ يومان) وهي مستأنفة استئنافًا بيانيا؛ لأنها في التقدير جواب سؤال مقدر، فكأنك لما قلت :(ما لقيته) قيل لك: (ما أمد ذلك؟) فقلت: (أمده يومان) .

و مثلهما :(قام القوم خلا زيدًا) و (حاشا عمرًا) و (عدا بكرًا) إلا أنهما ـ أي: جملة المستثنى و المستثنى منه في الأمثلة الثلاثة ـ فعليتان .

و من أمثلة الجملة المستأنفة: الجملة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية ـ التي تُبتدأ بعدها الجملة، أي :تستأنف ، كما في قوله: (حتى مأُ دجلةَ أَ شكَلَ) وعن الزجاج وابن درستويه أن الجملة بعد (حتى) الابتدائية في موضع جر ب ـ (حتى) و خالفهما الجمهور، فقالوا :ليست (حتى) هذه حرف جر بدليلين، أحدهما: أنها لو كانت حرف جر، لقيل: (حتى ماءِ) بالجر، و الرواية بالرفع على الابتداء و الخبر.و العدول إلى العمل في محل الجملة نوع من التعليق، و هو غير مناسب؛ لأن حروف الجر لا تعلقَّ عن العمل بدخولها على الجمل، وإنما تدخل على المفردات، أو ما في تأويلها .

و الثاني: أن (حتى)هذه ليست حرف جر لوجوب كسر الهمزة (إنَّ) بعده في نحو قولك:
(مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه) بكسر (إ □ن) و لو كانت حرف جر، لفتحت الهمزة وفا □ء بالقاعدة، وهي أنه: إذا دخل الحرف الجار على (أ □ن) فتحت همزتها، نحو قوله تعالى: (ذلك بأن الله هو الحق) .

2 - الجملة الواقعة صلة لاسم موصول، أو لحرف يؤول مع صلته بمصدر :

فالأول، نحو: (قام أبوه) من قولك: (جاء الذي قام أبوه) فجملة (قام أبوه) لا محل لها؛ لأنها صلة الموصول، و الموصول وحده له محل بحسب ما يقتضيه العامل. و الثاني، نحو:
(عجبت مما قمت) أي: من قيامك، ف ـ (ما) وصلته (قمت) في موضع جر ب ـ (مِْنْ) و أما الصلة، وهي (قمت) و حدها، فلا محل لها، وكذا الموصول الحرفي و حده، وهو (ما) لا محل له؛ لانتفاء الإعراب في الحرف .

3 -الجملة المعترضة بين شيئين متلازمين :

وهي إما للتسديد، أي: التقوية، أو للتبيين، وهو الإيضاح. ولا يعترض بها إلا بين الأجزاء المنفصل بعضها من بعض، المقتضي كل منها الآخر، فتقع بين :

-الفعل وفاعله، كقوله: وقد أدركتْني - و الحوادث جمة - أسنةُ قوم .

-أو مفعوله، كقوله: وبدلت - والدهر ذو تبدل *** هيفا دبورًا بالصبا و الشمأل .

-وبين المبتدأ و الخبر، كقوله: و فيهن - والأيام يعثرون بالفتى - نوادب ....

-أو ما هما أصله، كقوله: إن سليمى - والله يكلؤها *** ضننت بش □ي ما كان يرزؤها .

-أو بين الشرط و جوابه، نحو قوله تعالى: (فإن لم تفعلوا - و لن تفعلوا - فاتقوا النار) .

-وبين الموصول وصلته، كقوله: إن الذي - وأبيك - يعرف مالكا .

-وبين أجزاء الصلة، نحو: جاء الذي جوده - والكرم زين - مبذول .

-وبين المجرور و جاره، اسمًا كان، نحو :(غلامُ - والله - زيدٍ) أو حرفا، نحو: (اشتريت ب - - والله - ألفِ درهم) .

-وبين الحرف و توكيده، نحو: ليت - وهل ينفع شيئا ليتُ *** ليت شبابًا بوع فاشتري ُت

-و بين (قد) و الفعل، نحو: أخالُدُ قد - واالله - أوطأت عشوة .

-وبين الحرف النافي و منفيه، كقوله: فلا - وأبي - دهماء زالت عزيزة .

-وبين القسم و جوابه،و الموصوف و صفته، ويجمعهما قوله تعالى: (فلا أقسم بمواقع النجوم
- وإنه لقسم، لو تعلمون عظيم - إنه لقرآن كريم)؛ وذلك لأن قوله تعالى: (إنه لقرآن كريم) جواب القسم، وهو قوله تعالى: (فلا أقسم بمواقع النجوم)، وما بينهما اعتراض لا محل له من الإعراب. و في أثناء هذا الاعتراض اعتراض آخر، وهو قوله تعالى: (لو تعلمون)، فإنه
معترض به بين الموصوف و صفته، وهما: (قسم) و(عظيم)؛ فالاعتراض في هذه الآية بجملة واحدة في ضمنها جملة .

جواز الاعتراض بأكثر من جملة:

ويجوز الاعتراض بأكثر من جملة، نحو قوله تعالى:(قالت رب إني وضعتها أنثى - واالله أعلم بما وضعت - ليس الذكر كالأنثى - وإني سميتها مريم)، فالجملة الإسمية، وهي: (واالله أعلم بما وضعت)؛ و الفعلية، وهي: (وليس الذكر كالأنثى) معترضتان بين الجملتين المصدرتين ب - (إني) .

٤ - الجملة التفسيرية، وتسمى المفسرة :

وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه من: مفرد، أو مركب، وليست عمدة، نحو: (هل هذا إلا بشر مثلكم) من قوله تعالى: (وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم)، فجملة الاستفهام الصوري مفسرة للنجوى، وقيل بدل منها، فيكون محلها ًنصبا، بنا ء على أن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، وهو رأى الكوفيين، وهو إبدال جملة من مفرد. ونحو قوله تعالى: (مستهم البأساء و الضراء)؛ فإنه تفسير لقوله تعالى: (مثل الذين خلوا من قبلكم)، وقيل: حال من (الذين خلوا) قاله أبو البقاء. قال في المغني: (و الحال لا تأتي من المضاف إليه مثل هذا.

ونحو قوله تعالى: (كمثل آدم خلقه من تراب) الآية ؛ فجملة (خلقه من تراب) تفسير ل -

(مثل). و نحو قوله تعالى: (تؤمنون باالله و رسوله) بعد قوله تعالى: (هل أدلكم)... الآية، فجملة: (تؤمنون

...)مفسرة، وقيل: مستأنفة استئناف ًا ًبيانيا، كأنهم قالوا :كيف نفعل؟ فقال لهم : (تؤمنون...) وهو خبر معناها لطلب، ومعناه: آمنوا؛ بدليل قراءة ابن مسعود: (آمنوا بالله و رسوله)، ومجيء (يغفر) بالجزم في جوابه .

وعلى الأول - وهو أن يكون (تؤمنون ...)تفسير ًا للتجارة - (يغفر)بالجرم جواب الاستفهام.
وصح ذلك الجزم في جواب الاستفهام على إقامة سبب السبب وهو الدلالة علي التجارة - مقام السبب، وهو الامتثال. و خرج بقولنا: (و ليست عمدة) الجملة المخبر بها عم ضمير الشأن، نحو : (هو زيد قائم) و (هي هند قائمة) فإنها مفسرة له، ولها محل بالاتفاق؛ لأنها خبر الخبر، عمدة في الكلام، لا يصح الاستغناء عنه، وهي حالة محل الفرد؛ لأن الأصل في الخبر الإفراد .

مسألة:

وكون الجملة المفسرة لا محل لها هو المشهور، وقال أبو على الشلوبين:التحقيق أن الجملة المفسرة بحسب ما تفسره، فإن كان ما تفسره له محل، فهي كذلك، وإلا فلا، فالثاني، وهو الذي لا محل لما تفسره، نحو: (ضربته)

من قولك: (زيدًا ضربته) فإنه مفسر لجملة مقدرة، و التقدير: (ضربت زيدًا ضربته) ولا محل للجملة المقدرة التي هي: (ضربت)؛ لأنها مستأنفة، والمستأنفة لا محل لها، فكذلك تفسيرها .

و الأول - وهو الذي لما تفسره محل، نحو: (خلقنا) من قوله تعالى: (إنا كل شيء خلقناه بقدر)، بنصب (كل) فجملة: (خلقناه) مفسرة للجملة المقدرة العامل فعلها في (كل) والتقدير:
(إنا خلقنا كل شيء خلقناه) ف - (خلقنا) المذكورة مفسرة ل - (خلقنا) المقدرة، في موضع رفع؛ لأنها خبر ل - (إنا) فكذلك المذكورة، تكون في موضع رفع؛ لأنها بحسب ما تفسره. ومن ذلك ما مثل به الشلوبين من قوله: (زيد الخبز يأكله) ف - (يأكله) في محل رفع؛ لأنها مفسرة للجملة المحذوفة، وهي في محل رفع على الخبرية ل - (زيد) .

و استدل بعضهم بقول الشاعر :

فمن نحن نؤمنه يبن، وهو آمن * و من لا نجره يمس منا مروعا

وجه الدليل منه: أن (نؤمنه) مفسرة ل ـ (نؤمن) قبل (نحن) محذوفًا مجزومًا ب ـ (مَنْ)؛ فظهر الجزم في الفعل (نؤمنه) المفسر للفعل المحذوف، وفي كل أمثلة التحقيق نظر؛ لأنها ترجع،
عند التحقيق، إلى تفسير المفرد بالمفرد، وهو تفسير الفعل بالفعل، لا الجملة لا بالجملة، بدليل ظهور الجزم في الفعل المفسر، ولأن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية، وإن حصل بها التفسير، كما قال ابن هشام في المغني .

٥ ـ الجملة الواقعة جوابًا للقسم :

سواء ذكر فعل القسم و حروفه، أم الحرف فقط، أم لم يذكر، فالأول نحو: (أقسم بالله لأفعلن)
و الثاني نحو: (إنك لمن المرسلين)، بعد قوله تعالى: (يس و القرآن الحكيم). والثالث نحو قوله تعالى: (أم لكم أيمان علينا بالغة)، والأيمان: جمع يمين، بمعنى القسم، ونحو قوله تعالى: (وإذ
أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس)؛ لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف .

قيل: ومن هنا، أي: و من أجل أن الجملة الواقعة جواب القسم لا محل لها؛ قال ثعلب: لايجوز أن يقال: (زيد

ليقومن) على أن (ليقومن) خبر عن (زيد)؛ لأن الجملة المخبر بها لها محل من الإعراب، وجواب القسم لا محل له، فيتنافيان. و رد ابن مالك قول ثعلب، فقال في شرح التسهيل: (وقد ورد السماع بما منعه ثعلب من وقوع جملة جواب القسم خبراً(واستشهدله بقوله تعالى: (و الذين آمنوا و عملوا الصالحات لنبوئنهم)، فجملة: (لنبوئنهم) جواب القسم، وهي خبر (الذين). و الجواب عما قال ابن مالك أن التقدير: (و الذين آمنوا و عملوا الصالحات أقسم بالله لنبوئنهم) و كذلك التقدير فيما أشبه ذلك. و الخبر في الحقيقة هو مجموع جملة القسم المقدرة، وهي :(أقسم بالله) وجملة الجواب المذكورة، وهي : (لنبوئنهم) لا مجرد جملة الجواب فقط؛ فلا يلزم التنافي .

تنبيه:

يحتمل قول الفرزدق، يخاطب ذئبا عرض له في سفره :

فإن عاهدتني لا تخونني

كون جملة: (لا تخونني) جواباً ل ـ (عاهدتني)؛ فإنه بمنزلة القسم، كقوله، وهو الفرزدق أيضا :

أرى محرزًا عاهدته ليوافقن *** فكان كمن أغربته بخلافي

فجملة: (ليوافقن) جواب ل ـ (عاهدته) فيكون (لا تخونني) جوابًا ل ـ (عاهدتني) فلا محل له من الإعراب؛ لأنه جواب القسم. و يحمل كون (لا تخونني) حالاً من الفاعل، وهو: (تاء المخاطب) من (عاهدتني) و التقدير: (حال كونك غير خائن) أو حالاً من المفعول به، وهو :
(ياء المتكلم) من (عاهدتني) والتقدير: (حال كوني غير خائن) أو حالاً منهما ، أي: من الفاعل، ومن المفعول، و التقدير: (حال كوننا غير خائنين) .

وعلى التقادير الثلاثة يكون في محل نصب. و الاحتمال الأول أرجح. قال في المغني: (و المعنى شاهد لكونها جوابًا) .

6 -الجملة الواقعة جوابًا لشرط غير جازم :

كجواب (إذا) الشرطية، نحو: (إذا جاء زيد أكرمتك) وجواب (لو)الشرطية، نحو: (لو جاء زيد لأكرمتك) فجملة (أكرمتك) في جواب الثلاثة لا محل لها، أو الواقعة جوابًا لشرط جازم، ولم تقترن بالفاء، ولا ب ـ (إذا) الفجائية، نحو قولك: (إن جاءني زيد أكرمته)

فجملة (أكرمته) وقعت جوابًا لشرط جازم، ولك تقترن بالفاء، ولا بإذا الفجائية؛ فلا محل لها ،فإن اقترنت بأحدهما كانت في محل جزم، كما تقدم .

7 - الجملة التابعة لما لا موضع له من الإعراب :

نحو : (قام زيد، وقعد عمرو) فجملة (قعد عمرو) لا محل لها من الإعراب معطوفة علىجملة (قام زيد) وهي لا محل لها من الإعراب؛ لأنها مستأنفة .

هذا إن لم تقدر الواو الداخلة على (قعد) للحال؛ فإن قدرتها للحال، كانت (قد) مقدرة، و الجملةبعدها محلها نصب على الحال من (زيد) .

(المسألة الرابعة: في حكم الجمل الخبرية التي لم يطلبها العامل لزومًا)

الجمل الخبرية -المحتملة للتصديق و التكذيب مع قطع النظر عن قائلها - التي لم يطلبهاالعامل لزوما، ويصح الاستغناء عنها: إن وقعت بعد النكرات المحضة - أي: الخالصة من المعرفة - فهي صفات، وإن وقعت بعد المعارف المحضة - أي: الخالصة من شائبة التنكير

- فهي أحوال، وإن وقعت بعد غير المتمحض منهما - أي: التي فيها شائبة تعريف من وجه،وشائبة تنكير من وجه - فمحتملة للصفات و الأحوال .

مثال الجملة الواقعة صفة قوله تعالى: (حتى تنزل علينا كتابًا نقرؤه) ، فجملة: (نقرؤه) من:
الفعل، والفاعل، والمفعول، في موضع نصب صفة ل - (كتابًا) لأنه نكرة محضة. وقد مضت أمثلة من ذلك في المسألة الثانية عند الكلام على الجملة التابعة للمفرد .

ومثال الواقعة بعد المعارف المحضة حالاً قوله تعالى: (ولا تمنن تستكثرُ) بالرفع، فجملة:
(تستكثر) من الفعل و الفاعل، حال من الضمير المستتر في (تمنن) المقدر ب - (أنت) وهو معرفة محضة؛ لأن الضمائر كلها معارف محضة، بل هي أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة .

ومثال المحتملة للوجهين بعد النكرة غير المحضة قولك: (مررت برجل صالح يصلي) فإن
شئت قدرت (يصلي) من الفعل، والفاعل، صفة ثانية ل - (رجل)؛ لأنه نكرة، وقد وصف أولاً ب - (صالح) وإن

شئت قدرته حالاً منه؛ لأنه قد قرب من المعرفة باختصاصه بالصفة الأولى .

ومثال المحتملة للوجهين بعد المعرفة غير المحضة قوله تعالى: (كمثل الحمار يحمل أسفارًا)، فإن المراد بـ (الحمار) هنا الجنس، من حيث هو، لا حمار بعينه، وذو التعريف الجنسي يقرب من النكرة في المعنى، فتحتمل الجملة من قوله تعالى :(يحمل أسفارًا)، من: الفعل، والفاعل، و المفعول، وجهين: (أحدهما) الحالية؛ لأن (الحمار) وقع بلفظ المعرفة، و (الثاني)الصفة؛ لأن (الحمار) كالنكرة في المعنى من حيث الشيوع .

(الباب الثاني: في الجار و المجرور)

وفيه أربع مسائل أيضا :

المسألة الأولى: في لزوم تعلق الجار و المجرور بفعل، أو بما في معناه .

المسألة الثانية: في حكم الجار و المجرور بعد المعرفة و النكرة .

المسألة الثالثة: في بيان متعلق الجار و المجرور إذا وقع صفة، أو صلة، أو ًخبرا، أو حالاً .

المسألة الرابعة: في رفع الجار و المجرور الفاعل، أو إعرابه خبرًا مقدمًا .

(المسألة الأولى: في لزوم تعلق الجار و المجرور بفعل، أو بما في معناه)

لابد من تعلق الجار و المجرور بفعل ـ ماض، أو مضارع، أو أمر، ولو كان ناقصًا على الأصح ـ أو بما في معنى الفعل، من: مصدر، أو صفة، أو نحوهما .

مثال تعلق الجار و المجرور بالفعل: (مررت بزيد) فالجار و المجرور في محل نصب ب ـ (مررت) ومثال تعلق الجار و المجرور بما في معنى الفعل

:(زيد ممرور به) فالجار و المجرور في محل رفع على النيابة عن الفاعل ب ـ (ممرور).

وقد اجتمع التعلق بالفعل، والتعلق بما في معناه في قوله تعالى:(أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم)، ف ـ (عليهم(الأول: متعلق بفعل، وهو (أنعمت) ومحله نصب، و (عليهم) الثاني: متعلق بما في معنى الفعل، وهو (المغضوب) و محله رفع على النيابة عن الفاعل .

وقد اجتمعا أيضا في قول أبي بكر بن دريد في مقصورته :

واشتعل المبيض في مسوده مثل اشتعال النار في جزل الغضى

ف ـ (في مسوده) : متعلق بفعل، وهو (اشتعل) و (في جزل): متعلق بما في معنى الفعل، وهو: (اشتعال) .

وإن علقت الجار و المجرور الأول، وهو: (في مسوده)بالمبيض، أو جعلته حالا منه متعلقًا ب ـ

(كائنًا) ًمحذوفا، فلا دليل فيه على اجتماعهما، لأن الجار و المجرور الأول والثاني متعلقان بما في معنى الفعل، وهو : (المبيض) أو (كائنًا) .

حروف الجار التي لا تتعلق بشيء:

ويستثنى من حروف الجر أربعة، فلا تتعلق بشيء :

(أحدها) الحرف الزائد، كالباء الزائدة في الفاعل

نحو قوله تعالى:(كفى بالله شهيدًا)، نحو :(أحسن بزيد) عند الجمهور. و الأصل: (كفى الله شهيدًا) و نحو (أحسن زيْدٌ) بالرفع، فزيدت الباء في الفاعل) و (أحسِن) بكسر السين فعل التعجب .

والزائدة في المفعول، نحو قوله تعالى: (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة)، و في المبتدأ، نحو: (بحسبك درهم) وفي خبر الناسخ المنفي، نحو قوله تعالى: (أليس الله بكاف عبده)، ونحو: (وما الله بغافل عما تعملون)، وك ـ (مِنْ(الزائدة في الفاعل، نحو قوله تعالى: (أن تقولوا ما جاءنا من بشير)، وفي المفعول،

نحو قوله تعالى: (ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت) ، وفي
المبتدأ، نحو: (مالكم من إله غيره)، و (هل من خالق غير الله) .

فائدتان:

*واستفيد من الأمثلة أن (الباء)تزاد في الإثبات و النفي، وتدخل على المعارف و النكرات، و أن (مِْن) لا تزاد في الإثبات، و لا تدخل على المعارف، على الصحيح .

**وإنما لم يتعلق الزائد بشيء؛ لأن التعلق هو الارتباط المعنوي، والزائد لا معنى له يرتبط بمعنى مدخوله، وإنما يؤتى به في الكلام تقوية وتوكيدًا .

(الثاني) (لعل) في لغة من يجر بها المبتدأ، وهم عقُيل :

ولهم في لامها الأولى لغتان الإثبات، والحذف، ولهم في لامها الأخيرة لغتان أيضا: الفتح، والكسر.
فتحصل من ذلك أربع لغات :(لَ علَّ) و (لَ علِّ) و (علَّ) و (علِّ) .

قال شاعرهم، وهو كعب بن سعد الغنوي :

وداع دعـ ـا يا من يجيب إلى الن ـدى * فلم يستجبه عند ذاك مجيب

فقلت ادع أخرى و ارفع الصوت جهرة * لعل أبي المغوار منك قريب

و إنما قيل بعدم تعلقها، لأنها بمنزلة الحرف الزائد الداخل على المبتدأ .

(الثالث) (لولا) الامتناعية، إذا وليها ضمير متصل لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب، في قول بعضهم :

(لولاي) ، (لولاك) و (لولاه) كقول زيد بن الحكم :

وكم موطٍنٍ لولاي طحت

و كقول الآخر: لولاك في
ذا العام لم أحجج
و كقول جحدر: و لولاه ما قلت لدي الدراهم

فذهب سيبويه إلى أن (لولا) في ذلك كله جار للضمير، وأنها لا تتعلق بشيء، وأنها بمنزلة

(لعل) الجارة في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء، وذهب الأخفش إلى أن (لولا) في ذلك غير جارة، وأن الضمير بعدها مرفوع المحل على الابتداء، ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع .

والأكثر أن يقال: (لولا أنا، ولولا أنت، و لولا هو) بانفصال الضمير فيهن، كما قال تعالى:
(لولا أنتم لكنا مؤمنين) .

(الرابع) : (كاف التشبيه)

نحو قولك: (زيد كعمرو) فزعم الأخفش الأوسط، وهم سعيد بن مسعدة، وأبو الحسن بن عصفور، أنها لا تتعلق بشيء، محتجين بأن المتعلق به إن كان (استقر) فالكاف لا تدل عليه، وإن كان فعلا مناسبًا للكاف، وهو (أشبه) فهو متعد بنفسه، لا بالحرف. وفي ذلك نظر، فالحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر و نحوه تدل على الاستقرار .

(المسألة الثانية: في بيان حكم الجار و المجرور بعد المعرفة و النكرة)

حكم الجار و المجرور إذا وقع بعد المعرفة، أو النكرة، مع المتمحض، وغيره، حكم الجملة الخبرية المشروطة بالشروط المتقدمة، فهو صفة في نحو قولك: (رأيت طائرًا على غصن)؛ لأنه وقع بعد نكرة محضة، وهو (طائر) أو هو حال في نحو قوله تعالى، حكاية عن قارون:
(فخرج على قومه في زينته(، ف ـ (في زينته) في موضع الحال، أي: (متزينا) على تفسير المعنى، و (كائنًا في زينته) على تفسير الإعراب؛ لأن (في زينته(وقع بعد معرفة محضة، وهي (الضمير المستتر) في (خرج). و هو محتمل للوصفية و الحالية بعد غير المحض منهما، وذلك في نحو :(يعجبني الزهر في أكمامه) وفي نحو: (هذا ثمر يانع على أغصانه)؛ وذلك لأن (الزهر) في المثال الأول، معرف بأل الجنسية؛ فهو قريب من النكرة، و (ثمر) في المثال الثاني، موصوف ب ـ (يانع)؛ فهو قريب من المعرفة، فيجوز في كل من الجار و المجرور في المثالين أن يكون صفة، وأن يكون حالاً .

(المسألة الثالثة: في بيان متعلقَّ الجار و المجرور إذا وقع صفة، أو صلة، أو ًخبرا، أو حالاً)

اعلم أنه متى وقع الجار و المجرور صفةً لموصوف، أو صلة لموصول، أو خبرًا لمخبر عنه، أو حالاً لذي حال، تعلق الجار و المجرور بمحذوف ًوجوبا، تقديره :(كائن)

أو (استقر) إلا الواقعة صلة، فيتعين فيها تقدير: (استقر) اتفاقاً؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة، والوصف - أي: كائن - مع مرفوعه المستتر فيه مفرد حكما .

وقد تقدم مثال الصفة و الحال. ومثال الخبر قوله تعالى: (الحمد لله)، ومثال الصلة: (وله من في السموات و الأرض) .

*يسمى الجار و المجرور في هذه المواضع الأربعة بالظروف المستقَر، بفتح القاف؛ لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله، وفي غيرها بالظرف اللغو؛ لإلغاء الضمير فيه . (المسألة الرابعة: في رفع الجار و المجرور الفاعل، أو إعرابه خبراً مقدماً)

يجوز في الجار و المجرور حيث وقع صفة، أو صلة، أو خبراً، أو حالاً، وحيث وقع بعد
نفي، أو استفهام، أنه يرفع الفاعل؛ لاعتماده على ذلك، تقول: (مررت برجل في الدار أبوه) فلك في (أبوه) وجهان :

(أحدهما) أن تقدره فاعلاً بالجار و المجرور :

وهو :(في الدار)؛ لنيابته عن (استقر) أو (مستقر) ًمحذوفا، وهذا الوجه هو الراجح عند الحذاق من النحويين، كابن مالك، وحجته في ذلك أن الأصل عدم التقديم و التأخير .

(الثاني) أن تقدره مبتدأ ًمؤخرا، وتقدر الجار و المجرور خبرًا مق ًدما، و الجملة من المبتدأ أو الخبر

صفة ل ـ (رجل) و الرابط بينهما الهاء من (أبوه)
وكذا تقول في الصلة، والخبر، والحال.
وتقول في الواقع بعد النفي و الاستفهام: (ما في الدار أحد) و (هل في الدار أحد) فذلك في
(أحد(الوجهان، قال الله تعالى: (أفي الله شك) ، فلك في (شك) الوجهان.

وحكى ابن هشام الخضراوي عن الأكثرين أن المرفوع بعد الجار و المجرور يجب أن يكون فاعلا، وأجاز الكوفيون و الأخفش رفع الجار و المجرور للفاعل في غير هذه المواضع الستة أيضا، نحو: (في الدار زيد) فـ ـ (زيد) عندهم يجوز أن يكون مبتدأ ًمؤخرا، والجار و المجرور خبره، وأوجب البصريون غير الأخفش ابتدائيته .

تنبيه:

جميع ما ذكرناه في الجار و المجرور، من: أنه لابد له من تعلقه بفعل، أو ما في معناه، ومن:
كونه صفةً للنكرة المحضة، وحالاً من المعرفة المحضة، ومحتملاً للوصفية والحالية بعد غير المحضة منهما، وغير ذلك، ثابت للظرف؛ فلابد له من تعلقه بفعل زمانيًا كان الظرف، أو ًمكانيا، فالأول نحو قوله تعالى: (وجاءوا أباهم عشاء يبكون)، ف ـ (عشاء) ظرف زمان متعلق ب ـ (جاءوا) والثاني نحو قوله تعالى: (أو اطرحوه أرضا) ، ف ـ (أرضا): ظرف مكان متعلق ب ـ (اطرحوه) وإنما نصبت على الظرفية لإبهامها من حيث كونها منكرة مجهولة. أو تعلقه بمعنى فعل، فالزماني نحو: (زيد مبكر يوم الجمعة) و المكاني نحو: (زيد جالس أمام الخطيب)؛ فالظرفان متعلقان باسم الفاعل لما فيه من معنى الفعل .

ومثال وقوع الظرف المكاني صفة بعد النكرة المحضة: (مررت بطائر فوق غصن) ف ـ (فوق غصن): صفة ل ـ (طائر) ومثال وقوعه حالاً بعد المعرفة المحضة :(رأيت الهلال بين السحاب) ف ـ (بين السحاب): حال من (الهلال) ومثال وقوعه محتملاً لهما بعد غير المحضة منهما: (يعجبني الثمر فوق الأغصان) و رأيت ثمرة يانعة فوق غصن) ف ـ (فوق) في المثالين محتمل الوصفية و الحالية؛ أما الأول فلأنه وقع بعد المعرف بأل

الجنسية، وهو قريب من النكرة، فإن راعيت معناه، جعلت الظرف صفة له، وإن راعيت لفظه، جعلته حالاً منه، وأما الثاني فلأنه وقع بعد النكرة الموصوفة ب ـ (يانعة) والمنكر الموصوف قريب من المعرفة، فإن لم تكتف بالصفة، جعلت الظرف صفة ثانية، وإن اكتفيت بها جعلته حالاً من النكرة الموصوفة. ومثال وقوعه خبرًا قوله تعالى: (والركب أسفل منكم)، في قراءة السبعة، بنصب
(أسفل) ف ـ (أسفل): ظرف مكان خبر عن (الركب) ومثال وقوعه صلة قوله تعالى:(وله من في السموات والأرض و من عنده لا يستكبرون عن عبادته)، ف ـ (مَنْ) بفتح الميم، اسم موصول، و (عنده) صلتها.و مثال رفعه الفاعل الظاهر: (زيد عنده مال) ف ـ (مال): فاعل عنده؛ لأنه اعتمد على مخبر عنه. وهذا هو الراجح، ويجوز تقديرهما ـ أي : الظرف، والمرفوع بعده ـ مبتدأً مؤخرا، وخبرًا مقدما، والجملة: خبر (زيد) والرابط بينهما الهاء من (عنده) وكذلك الحكم إذا وقع بعد نفي، أو استفهام، نحو: (أعندك زيد) و (ما عندك زيد) فيأتي في (زيد) الوجهان، ويجري في نحو: (عندك زيد) المذهبان المتقدمان فيما إذا لم يعتمد الظرف على شيء، ووقع بعده مرفوع، فمذهب البصريين إلا الأخفش وجوب رفعه على

الابتداء، و الظرف خبر مقدم، ومذهب الكوفيين و الأخفش جواز رفعه على الفاعلية؛ لأنهم لا يشترطون الاعتماد .

(الباب الثالث: في كلمات يحتاج إليها المعرِب)

و هي ثمانية أنواع:

1 - ما جاء على وجه واحد .

2 - ما جاء على وجهين .

3 - ما جاء على ثلاثة أوجه .

4 - ما جاء على أربعة أوجه .

5 - ما يأتي على خمسة أوجه .

6 -ما يأتي على سبعة أوجه .

7 - ما يأتي على ثمانية أوجه .

8 - ما يأتي على اثني عشر وجها .

(النوع الأول: ما جاء على وجه واحد)

و هي أربعة :

1 -(َقطّ)

2 - (عوْ ْض)

3 -(أجل)

4 -(بلى)

ف ـ (قط) بفتح القاف، و تشديد الطاء، وضمها في اللغة الفصحى، وبفتح القاف و تشديد الطاء مكسورة، و إتباع

القاف للطاء في الضم، وتخفيف الطاء مع الضم، وتخفيف الطاء مع السكون .

وهي ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان، ملازم للنفي، تقول :(هذا الشيء ما فعلته قط) أي: لم يصدر مني فعله في جميع أزمنة الماضي. و اشتقاقها من (القط) وهو القطع، فمعنى (ما فعلته قط): ما فعلته فيما انقطع من عمري؛ لانقطاع الماضي عن الحال و الاستقبال، فلا تستعمل إلا في الماضي .

وقول العامة: (لا أفعله قط) لحن؛ لأنهم استعملوها في المستقبل، وذلك مخالف للوضع و الاشتقاق .

و (□ عوْ◌ْض)

بفتح أوله و إهماله، وسكون ثانيه، وتثليث آخره و إعجامه، وهو ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان، غالبا، وسمى الزمان عوضا؛ لأنه كلما ذهبت منه مدة عوضتها مدة أخرى، أو لأنه يعوض ما سلف منه في زعمهم الفاسد و اعتقادهم الباطل. وهو ملازم للنفي، تقول: (هذا الشيء لا أفعله عوض) أي: لا يصدر مني فعله في جميع أزمنة المستقبل. و هو مبني ، فإن أضفته أعربته، ونصبته على الظرفية، فقلت: (لا أفعله عوض العائضين) كما تقول: (دهر الداهرين) و من غير الغالب

ما ذكره ابن مالك في التسهيل من أن (عوض) قد ترد للماضي، فتكون بمعنى (قط) و أنشد عليه قوله :

فلم أر عاما عوض أكثر هلكا

ومثل (عوض)في استغراق المستقبل (أبدًا) تقول فيها: ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان، إلا أنها لا تختص بالنفي، ولا تبني .

و (أ جَلْ)

بسكون اللام، و فتح الهمزة و الجيم، ويقال فيها (ب جلْ)، بالموحدة، وهو حرف موضوع لتصديق الخبر مثبتًا كان الخبر، أو منفيًا، يقال في الإثبات: (جاء زيد) وفي النفي : (ما جاء زيد) فتقول في جواب كل منهما تصديقًا للخبر: (أجل) أي: صدقت. هذا قول الزمخشري، وابن مالك، وجماعة، وقال المصنف في المغني أنها ك ـ (نعم)؛ فتكون حرف تصديق بعد الخبر، ووعد بعد الطلب، وإعلام بعد الاستفهام، فتقع بعد نحو: (ما قام زيد) و (اضرب زيدًا) و (هل قام زيد) وقيل لا تقع بعد الاستفهام، وعن الأخفش هي بعد الخبر أحسن من (نعم) ، و (نعم)عد الاستفهام أحسن .

و (بلى)

حرف موضوع لإيجاب الكلام المنفي، أي: لإثباته، وتختص بالنفي، و تفيد إبطاله، مجردًا كان النفي عن الاستفهام، نحو قوله تعالى: (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى و ربي لتبعثن)، ف - (بلى) هنا أثبتت العبث المنفي، و أبطلت النفي، أو كان النفي مقرونًا بالاستفهام الحقيقي،
نحو: (أليس زيد بقائم ؟) فيقال: بلى، أي: هو قائم، أو التوبيخي، نحو قوله تعالى: (أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم و نجواهم بلى)، أي: بلى نسمع، أو التقريري، نحو قوله تعالى: (ألست بربكم قالوا بلى) ، أي :بلى أنت ربنا .

(النوع الثاني: ما جاء على وجهين)

و هو: (إذَا) بغير تنوين .

فتارة يقال فيها: ظرف مستقبل، خافض لشرطه، منصوب بجوابه، غالبًا فيهن، وذلك في نحو: (إذا جاء زيد أكرمتك) فـ ـ (إذا) ظرف للمستقبل مضاف ، و (جاء زيد): شرطه مضاف إليه، و المضاف خافض للمضاف إليه، و (أكرمتك) : جواب (إذا جاء زيد) و فعل الجواب و ما أشبهه هو الناصب لمحل (إذا) .

ومن غير الغالب أن تكون (إذا) للماضي، كما سيأتي، وأن تكون لغير الشرط، نحو قوله تعالى :(وإذا ما

غضبوا هم يغفرون)، فلا يكون لها شرط ولا جواب، ولا تضاف لما بعدها، و التقدير: (هم يغفرون وقت غضبهم) و تنصب بما لا يكون جوابًا تقدم عليها، أو تأخر عنها .

وتختص (إذا) الشرطية هذه بالدخول على الجملة الفعلية، عكس الفجائية، على الأصح فيهما، نحو قوله تعالى: (فإذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان)، وأما نحو: (إذا السماء انشقت) مما دخلت فيه على اسم فمحمول عند جمهور البصريين على إضمار الفعل، ويكون الاسم الداخلة هي عليه فاعلاً بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، والتقدير: (إذا انشقت السماء انشقت) مثل (وإن امرأة خافت)، ف ـ (امرأة) فاعل بفعل محذوف على شرطية التفسير، و التقدير: (و إن خافت امرأة خافت) فقاس الشرط غير الجازم على الشرط الجازم في دخوله على الاسم المرفوع بفعل محذوف .

وقد تخرج (إذا) عن المستقبل، وتستعمل ظرفًا للماضي مطلقا، وللحال بعد القسم، فالأول نحو قوله تعالى: (و إذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها)، و الثاني نحو:(و النجم إذا هوى). و تارة يقال فيها حرف مفاجأة، فلا تحتاج إلى جواب، وتختص بالدخول على

الجمل الإسمية، على الأصح، نحو قوله تعالى: (ونزع يده فإذا هي بيضاء)، ف ـ (هي): مبتدأ، و (بيضاء): خبرها .

وقد تليها الجملة الفعلية، إذا كانت مصحوبة ب ـ (قد)، نحو: (خرجت فإذا قد قام زيد) حكاه الأخفش عن العرب، واختلف في الفاء الداخلة عليها، فقال المازني: زائدة، و قال الزجاج:
دخلت للربط، كما في جواب الشرط .

و اختلف في حقيقة (إذا) الفجائية، هل هي حرف، أو اسم، وعلى الإسمية هل هي ظرف مكان، أو ظرف زمان، أقوال ثلاثة، و الصحيح الأول، ويشهد له قولهم: (خرجت فإذا إِنِ زيدًا بالباب) بكسر (إنَّ) ،فلو كانت (إذا) ظرف زمان لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب، و (إن) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا بطل أن تكون ظرفًا تعين أن تكون حرفًا. ولكل من (إذا) الشرطية، والفجائية مواضع تخصهما، وقد اجتمعا في قوله تعالى: (ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون)؛ ف ـ (إذا) الأولى: شرطية، والثانية: فجائية .

(النوع الثالث: ما جاء على ثلاثة أوجه)

وهو سبعة :

1 - (إذ)

2 - (لما)

3 - (نعم)

4 - (إي)

5 -(حتى)

6 - (كلا)

7 - (لا)

ف ـ (إذْ)يقال فيها تارة :

ظرف لما مضى من الزمان، غالبا، وتدخل على الجملتين: الاسمية، والفعلية، فالأولى نحو قوله تعالى

:(واذكروا إذ أنتم قليل)، و الثانية نحو قوله تعالى: (واذكروا إذ كنتم قليلاً)، ومن غير الغالب أنها تستعمل للمستقبل، نحو قوله تعالى: (فسوف يعلمون إذ الأغلال في
أعناقهم)، ف ـ (إذْ) هنا بمعنى (إذا)؛ لأن العامل فيها فعل مستقبل. وتارة يقال فيها: حرف مفاجأة، إذا وقعت بعد (بينا) أو (بينما) فالأول كقولك: (بينا أنا في ضيق إذ جاء الفرج) و الثاني كقوله :

استقدر الله خيراً و ارضين به * فبينما العسر إذ دارت مياسير

وهل هي ظرف زمان، أو مكان، أو حرف بمعنى المفاجأة، أو حرف زائد للتوكيد؟ أقوال .

ويقال فيها تارة: حرف تعليل، كقوله تعالى: (و لن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون) أي: و لن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب؛ لأجل ظلمكم في الدنيا .

و (لما) بفتح اللام وتشديد الميم ، فيقال فيها في نحو: (لما جاء زيد جاء عمرو): حرف وجود لوجود؛ فوجود مجيء عمرو لوجود مجيء زيد. وتختص

بالدخول على الفعل الماضي، على الأصح، وكونها حرفا هو مذهب سيبويه، وذهب الفارسي و متابعوه، كابن جني أنها ظرف للزمان، بمعنى (حين) فالمعنى في المثال: حين جاء زيد جاء عمرو؛
فيقتضي مجيئهما في زمن واحد، وهو غير لازم .

وتارة يقال فيها، إذا دخلت على المضارع، في نحو قوله تعالى: (بل لما يذوقوا عذاب) حرف لنفي حدث المضارع وقلبه، أي: قلب زمنه ًماضيا، متصلاً ً نفيه بالحال، متوقعًا ثبوته في الاستقبال؛ ألا ترى أن المعنى في المثال أنهم لم يذوقوه، أي: العذاب، إلى الآن، ، أن ذوقهم له متوقع في المستقبل .

وتارة يقال فيها حرف استثناء بمنزلة (إلا) الاستثنائية في لغة هذيل؛ فإنهم يجعلون (لما) بمنزلة (إلا) في نحو قولهم: (أنشدك الله لما فعلت كذا) أي: ما أسألك إلا فعلك كذا، ومنه قوله تعالى: (إن كل نفس لما عليها حافظ) ، في قراءة التشديد؛ ألا ترى أن المعنى: ما كل نفس إلا عليها حافظ، فـ ـ (إن) نافية، و (لما) بمعنى (إلا) ولا التفات إلى إنكار الجوهري ذلك .

و (ن َعم) بفتحتين، ويقال فيها: حرف تصديق، إذا وقعت بعد الخبر المثبت :

نحو : (قام زيد) والخبر المنفي نحو: (ما قام زيد) .

ويقال فيها: حرف إعلام، إذا وقعت بعد الاستفهام، نحو: (هل قام زيد) ومنه قوله تعالى:
(فهل وجدتم ما وعد ربكم حقًا قالوا نعم)ويقال فيها: حرف وعد، إذا وقعت بعد الطلب، نحو أن يقال لك: (أحسن إلى فلان) فتقول: (نعم) .

و (إي) بكسر الهمزة، وسكون الياء المخففة :

وهي حرف جواب بمنزلة (نعم) فتكون لتصديق الخبر، ولإعلام المستخبر، ولوعد الطالب، فتقع بعد نحو: (قام زيد) و (ما قام زيد) و (هل قام زيد) و (اضرب زيدًا) كما تقع (نعم) بعدها. وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام خاصة .

إلا أنها تفارق (نعم(من حيث كونها تختص بالقسم بعدها، نحو قوله تعالى: (ويستنبؤنك أحق هو قل إي وربي إنه لحق) .

و (حتى)

فأحد أوجهها أن تكون جارة، فتدخل على الاسم الصريح الظاهر، فتكون بمعنى (إلى) في الدلالة على انتهاء الغاية، نحو قوله تعالى: (حتى مطلع الفجر) ، و (حتى حين)، و هل مجرورها داخل فيما قبلها، أو خارج عنه، أو داخل تارة و خارج أخرى؟ أقوال: ذهب سيبويه، و المبرد، وأبو بكر، وأبو على إلى الأول، وذهب أبو حيان وأصحابه إلى الثاني، وذهب ثعلب و صاحب الذخائر إلى الثالث .

وتدخل على الاسم المؤول من (أَ ْنَ ْ) مضمرة وجوب ًا ومن الفعل المضارع،و هي في ذلك على وجهين: فتكون تارة بمعنى (إلى) ، نحو قوله تعالى: (لن نبرح عليه عاكفين حتى
يرجع إلينا موسى) أي: إلى رجوعه .

وتكون (حتى) تارة بمعنى (كي) التعليلية، نحو قولك للكافر :(أسلم حتى تدخل الجنة)أي:
كي تدخلها .

وقد تكون (حتى) في الموضع الواحد، تحتمل المعنيين، معنى (إلى) ومعنى (كي) كقوله تعالى: (فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله)، يحتمل أن يكون المعنى على الغاية، أو التعليل، أي :إلى أن

تفيء، أو كي أن تفيء. والغالب أنها لا تكون لغير ذلك، وزعم ابن هشام الخضراوي، وتبعه ابن مالك، أنها تكون بمعنى (إلا) الاستثنائية، كقوله :

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود و ما لديك قليل

أي :(إلا أن تجود) و (إلا أن تجود) استثناء منقطع؛ لأن الجود في حال قلة المال ليس من جنس المستثنى منه، وهو: العطاء في حال كثرة المال .

الوجه الثاني :

أن تكون حرف عطف، خلافًا للكوفيين، تفيد مطلق الجمع، من غير ترتيب و لا معية، على الأصح، كالواو، إلا أن المعطوف ب ـ (حتى) مشروط بأمرين، أحدهما: أن يكون بعضا من المعطوف عليه، كما سيأتي .

و الثاني: أن يكون المعطوف بها غاية للمعطوف عليه في شيء، كالشرف، نحو قولك:

(مات الناس حتى الأنبياء)؛ فإن الأنبياء، عليهم الصلاة و السلام، غاية للناس في شرف المقدار. وعكسه، كالدناءة، نحو قولك :(زارني الناس حتى الحجامون) ف ـ (الحجامون): هم المعطوف بحتى، وهم غاية للناس في دناءة المقدار، وكالقوة، والضعف، كما قال الشاعر :

قهرناكم حتى الكماة فأنتم * تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

ف ـ (الكماة) غاية في القوة، و (البنون)غاية في الضعف. وتقول في البعض الحقيقي: (أكلت السمكة حتى رأسها) وفي البعض الحكمي: (أعجبتني الجارية حتى كلامها)؛ لأن الكلام كجزئها؛ لما بينهما من التعلق الاشتمالي، و يمتنع أن تقول: (أعجبتني الجارية حتى ولدها)؛ لأن الولد مستقل بنفسه، وغير قائم بها .

والضابط أن يقال: ما صح استثناؤه مما قبله على الاتصال صح دخول (حتى) عليه، وما لا يصح فلا يصح دخول (حتى(عليه؛ ألا ترى أنه يصح أن يقال: (أعجبتني الجارية إلا كلامها) ويمتنع (إلا ولدها)؛ لعدم دخوله فيها .

و الوجه الثالث :

من أوجه (حتى): أن تكون حرف ابتداء، على الأصح، فتدخل على ثلاثة أشياء :

1 - و على الجملة الفعلية المبدوءة بالفعل الماضي، نحو قوله تعالى: (حتى عفوا).

2 -و على المبدوءة بالفعل المضارع، نحو قوله تعالى: (و زلزلوا حتى يقوُلُ الرسول)، في قراءة من رفع .

3 - و على الجملة الاسمية، كقوله: حتى مأُءُ دجلة أشْكَل

وقيل: هي مع الفعلية المصدرة بالفعل الماضي جارة، و (أَْنْ) بعدها مضمرة، والتقدير في:
(حتى عفوا) :حتى أن عفوا، كذا قال ابن مالك. قال ابن هشام في المغني: ولا أعرف له في ذلك ًسلفا، وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة اه ـ وقد مضى خلاف الزجاج و ابن درستويه في الكلام على الجملة الابتدائية .

و (َكلاَّ) بفتح الكاف، وتشديد اللام

ويقال فيها تارة حرف ردع و زجر، وهو قول سيبويه وجمهور البصريين، كالتي في نحو قوله تعالى: (فيقول ربي أهانن كلا)، أي: انته وانزجز عن هذه المقالة .

ويقال فيها تارة: حرف جواب و تصديق، بمنزلة (إِِي) بكسر الهمزة، وسكون الياء، وهو قول الفراء، والنضر بن شميل، نحو قوله تعالى: (كلا و القمر)، و المعنى: إي و القمر .

ويقال فيها تارة: حرف بمعنى (حقًا) أو (أَلاَ) بفتح الهمزة، واللام المخففة الاستفتاحية، على خلاف في ذلك، نحو قوله تعالى: (كلا لاتطعه)، فالمعنى على الأول: حقًا لا تطعه، وهو قول الكسائي و ابن الأنباري. وعلى الثاني: ألا لا تطعه، وهو قول أبي حاتم و الزجاج.
والصواب الثاني، وهو أنها للاستفتاح؛ في نحو قوله تعالى: (كلا إن الإنسان ليطغى)، كما تكسر بعد (ألا) الاستفتاحية، في نحو قوله تعالى: (ألا إن أولياء الله)، ولو كانت بمعنى
(حقا) لفتحت الهمزة بعدها، كما تفتح بعد (حقًا) كقوله :

أحَ□ ّقاً أنَّ جيرتنا استقلوا

بفتح الهمزة في (أنَّ .)

قال الأزهري: ويدفع بأنه إنما تفتح بعد (كلا) إذا كانت بمعنى (حقا)؛ لأنها حرف لا يصلح للخبرية صلاحية (حقًا) لها .

و (لا) تكون تارة: نافية، وتارة: ناهية، وتارة: زائدة .

فالنافية: تعمل في النكرات عمل (إنّ) كثيراً؛ فتنصب الاسم، وترفع الخبر، إذا أريد بها نفيالجنس، على سبيل التنصيص، نحو: (لا إله إلا االله) ف ـ (إله): اسمها، وخبرها: محذوف، تقديره: (لنا) ونحوه .

وتارة تعمل عمل (ليس) قليلاً؛ فترفع الاسم، وتنصب الخبر، إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل الظهور، أو أريد بها نفي الواحد، فالأول كقوله :

َت عزَّ فـَلا شيٌْء على الأرِضِ باقيا * ولا وزر مما قضى االله واقيا

و الثاني كقولك: (لا رجُلٌ قائمًا بل رجلان) .

والناهية: تجزم الفعل المضارع، سواء أسند إلى مخاطب، أو غائب، فالأول نحو قوله تعالى: (لا تمنن)، و الثاني: نحو قوله تعالى: (فلا يسرف في القتل)، ويقل إسناده للمتكلم مبينًا للمفعول، نحو (لا ُأُخُ ْرج و لا تخرج) ويندر جدًا المبني للفاعل .

*والفرق بين (لا) النافية، والناهية من حيث اللفظ :اختصاص الناهية بالمضارع، وجزمه، بخلاف النافية. و من حيث المعنى: أن الكلام مع الناهية طلبي، ومع النافية خبري .

والزائدة: هي التي دخولها في الكلام كخروجها. وفائدتها: التقوية، والتأكيد، نحو قوله تعالى: (ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك)، أي: (أن تسجد) بدون (لا) كما جاء مصرحًا به في موضع آخر .

(النوع الرابع: ما جاء على أربعة أوجه)

وهو أربعة :

1 - (لولا)

2 - (إن)

3 - (أن)

4 - (من)

ف ـ (لولا)

يقال فيها: حرف يقتضي امتناع جوابه لوجود شرطه، وتختص بالجملة الإسمية المحذوفة الخبر وجوبًا غالبًا، وذلك إذا كان الخبر كونًا مُطلقا، نحو: (لولا زيد لأكرمتك) امتنع الإكرام الذي هو الجواب، لوجود زيد، الذي هو الشرط. ومن دخولها على الجملة الإسمية المحذوفة الخبر: (لولاي لكان كذا) أي: لولا أنا موجود؛ فأقام المتصل مقام المنفصل، وحذف الخبر
لكونه مطلقا، هذا مذهب الأخفش، و ذهب سيبويه إلى أن (لولا) جارة للضمير، كما تقدم. ومن غير الغالب: (لولا زيد سالمنا ما سلم)

ويقال فيها تارة: حرف فالتحضيض، أي: طلب بإزعاج، أو حرف عرض، أي: طلب برفق، فتختص فيهما بالجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع، أو ما في تأويله، فالتحضيض نحو قوله تعالى: (لولا تستغفرون الله)، أي: استغفروه ولابد، ونحو:(لولا أنزل إليه ملك) ، ف ـ (أنزل) مؤول بالمضارع، أي: ينزل، و العرض نحو قولك: (لولا تنزل عندنا فتصيب خيرًا) و نحو قوله

تعالى: (لولا أخرتني إلى أجل قريب)، ف ـ (أخرتني): مؤول بالمضارع، أي: تؤخرني .

ويقال فيها تارة: حرف توبيخ، أي: تعيير بالفعل القبيح، فتختص بالجملة الفعلية المبدوءة بالماضي، نحو قوله تعالى: (فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانًا آلهة)، أي: فهلا نصرهم .

قيل: وتكون (لولا) حرف استفهام، تختص بالماضي، نحو قوله تعالى: (لولا أخرتني إلى أجل قريب)، و (لولا أنزل إليه ملك)، قاله أبو عبيدة الهروي. والمعنى: هل أخرتني، وهل أنزل إليه ملك. والظاهر أنها في الآية الأولى للعرض، وفي الثانية للتحضيض .

وزاد الهروي معنى آخر، وهو أن تكون (لولا) نافية بمنزلة (لم)و جعل منه قوله تعالى :(فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها)، أي: لم تكن قرية آمنت. وهذا بعيد، والظاهر أن المراد ب ـ
(لولا) هنا التوبيخ، و المعنى: فهلا. وهو قول الأخفش، والكسائي، والفراء، ويؤيده أن في حرف أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنهما : ـ (فهلا كانت قرية آمنت).

ويلزم من ذلك المعنى الذي ذكرناه، وهو التوبيخ، معنى النفي الذي ذكره الهروي؛ لأن اقترانالتوبيخ بالفعل الماضي يشعر بانتفاء وقوعه .

و (إِنْ) المكسورة الهمزة، المخففة النون .

يقال فيها تارة شرطية، ومعناها :تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى، كالتي في نحو: (قل إن تخفوا ما في صدوركم أوتبدوه يعلمه الله) ؛ فحصول مضمون العلم معلق بحصول مضمون ما تخفونه أو تبدونه .

وحكمها: أن تجزم فعلين: مضارعين، أو ماضيين، أو مختلفين، يسمى الأول منهما ًشرطا، والثاني جوابًا و جزاء .

وتارة يقال فيها: نافية، وتدخل على الجملة الإسمية، كالتي في نحو قوله تعالى: (إن عندكم من سلطان بهذا)، أي: ما عندكم من سلطان، وعلى الفعلية الماضوية، كالتي في نحو قوله تعالى:
(إن أردنا إلا الحسنى)، والمضارعية، كالتي في نحو قوله تعالى: (إن يعد الظالمون بعضهم بعضا إلا غرورا)، وحكمها: الإهمال، عند جمهور العرب. وأهل

العالية يُ◌عملونها عمل (ليس) فيرفعون بها الاسم، وينصبون بها الخبر نثرًا و ًشعرا، فالنثر نحو قول بعضهم (إنْ أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية) ف ـ (أحد): اسمها، و (خيرًا) خبرها، والشعر كقوله :

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين

ف ـ (هو) :اسمها، و (مستوليا): خبرها .

وقد اجتمعت (إن) الشرطية و النافية في قوله تعالى: (ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده)، ف ـ (إن) الداخلة على (زالتا) :شرطية، و (إن)الداخلة على (أمسكهما): نافية .

ويقال فيها تارة: مخففة من الثقيلة، كالتي في نحو قوله تعالى: (وإنْ كلا لما ليوفينهم) ، في قراءة من خفف الثقيلة .

ويقال إعمالها عمل: (إ ن) المشددة، كهذه القراءة، ف ـ (كلا) اسمها، وما بعده : خبرها .

ومن إهمالها قوله تعالى: (إن كل نفس لما عليها حافظ)، في قراءة من خفف (ل َما) ف ـ (كل

نفس(: مبتدأ، ومضاف إليه، و جملة (لما عليها حافظ) : خبره، و (ما): صلة، والتقدير: إن كل نفس إلا عليها حافظ .

وأما من شدد (لما) ف ـ (إن) عنده: نافية، و (لما): إيجابية، على لغة هذيل، بمعنى (إلا) والتقدير: ما كل نفس إلا عليها حافظ .

ويقال فيها تارة: زائدة لتقوية الكلام و توكيده، والغالب أن تقع بعد (ما) النافية، كالتي في نحو: (ما إن زيد قائم) وتكف (ما) الحجازية عن العمل في المبتدأ و الخبر، كقوله :

ما إن طبنا جبن ولكن * منايانا و دولة آخرينا

وحيث اجتمعت (ما) و (إن) فإن تقدمت (ما) على (إن) ف ـ (ما)نافية، و (إن): زائدة، نحو ما تقدم، وإن تقدمت (إن) على (ما) ف ـ (إن)شرطية، و (ما) زائدة، نحو قوله تعالى: (و إما تخافن من قوم خيانة) .

و (أَ ْنْ) المفتوحة الهمزة، المخففة النون .

يقال فيها تارة حرف مصدري، تؤول مع صلتها بالمصدر، وتنصب المضارع ًلفظا، أو ًمحلا، فالأول نحو قوله تعالى: (يريد الله أن يخفف عنكم)، والثاني نحو: (يريد النساء أن يرضعن أولادهن). و (أن)هذه هي الداخلة على الفعل الماضي في نحو: (أعجبني أن صمت)؛ بدليل أنها تؤول بالمصدر، أي: صيامك .

ويقال فيها تارة: زائدة، لتقوية المعنى و توكيده، كالتي في نحو قوله تعالى :(فلما أن جاء البشير)، وكذا يحكم لها بالزيادة حيث جاءت بعد (لما) التوقيتية، كهذا المثال، أو وقعت بين فعل القسم و (لو(كقوله: (وأقسم أن لو التقينا) أو بين الكاف ومجرورها، كقولة: (كأن ظبيةٍ تعطو) في رواية الجر .

ويقال فيها تارة: مفسرة لمضمون جملة قبلها، فتكون بمنزلة (أي) التفسيرية، كالتي في نحو قوله تعالى: (فأوحينا إليه أن اصنع الفلك) فالأمر بصنع الفلك تفسير للوحي. وكذا يحكم لها بأنها مفسرة حيث وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه، ولم تقترن (أن) بخافض، وتتأخر عنها جملة اسمية أو فعلية، فالفعلية كالمثال المتقدم، والإسمية نحو قوله تعالى:

(ونودوا أن تلكم الجنة أورثتموها)، فليس من المفسرة نحو قوله تعالى: (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)؛ لأن المتقدم عليها غير جملة، وإنما هي: (أن) المخففة من الثقيلة، ولا نحو (كتبت إليه بأن افعل)؛ لدخول الخافض عليها، وإنما هي (أن) المصدرية، و لا نحو
(ذكرت عسجد أن ذهبا)؛ لأن المتأخر عنها مفرد لا جملة، فيجب أن يؤتي ب ـ (أي) مكانها: و لا نحو: (قلت له أن افعل)؛ لأن الجملة المتقدمة عليها فيها حروف القول. وأما قول بعض العلماء في قول الله تعالى: (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي و ربكم) أنها مفسرة، ففيه إشكال؛ لأنه لا يخلو إما أن تكون مفسرة ل ـ (أمرتني) أول ـ (قلت). قال
الزمخشري: وكلاهما لا وجه له؛ لأنه إن حمل على أنها مفسرة ل ـ (أمرتني(دون (قلت) يمنع منه فساد المعنى؛ ألا ترى أنه لا يصح أن يكون (اعبدوا الله ربي و ربكم) مقولاً الله تعالى، و ذلك لأن (أمرتني) مقول (قلت) وهو مسند إلى ضمير الله تعالى، فلو فسر بالعبادة الواقعة على (ربي و ربكم) لم يستقم؛ لأن الله تعالى لا يقول: اعبدوا الله ربي وربكم. أو حمل على أنها مفسرة ل ـ (قلت) دون (أمرت) فحروف القول تأباه؛ لما تقدم من أن شرط المفسَّ ر أن لا يكون فيه حروف القول؛ لأن القول يحكى بعد الكلام من غير أن يتوسط بينهما حرف التفسير. اه ـ

فإن □ أُوُل لفظ القول بغيره جاز التفسير؛ ولهذا جوزه الزمخشري، فأول (قلت)ب ـ (أمرت) والتقدير: ما أمرتهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا االله ربي و ربكم. واستحسنه ابن هشام في المغني .

وجوز الزمخشري أيضا مصدرية (أن) هذه على أن المصدر المؤول من (أن) وصلتها، وهو(أن اعبدوا)عطف بيان على الهاء المجرورة بالباء في (به) لا أن المصدر بدل من الهاء؛ لأن المبدل منه في حكم الساقط، وعلى تقدير إسقاط الضمير المبدل منه، يلزم إخلاء الصلة من عائد على الموصول الذي هو (ما) وذلك لا يجوز، واللازم باطل، فكذا الملزوم. والصواب العكس، وهو كون المصدر بدل من الهاء من (به) لا عطف بيان عليها؛ لأن البيان في الجوامد كالصفة في المشتقات، فكما أن الضمائر لا تنعت، كذلك لا يعطف عليها عطف
البيان، فلا يتبع الضمير بعطف البيان، كما أن الضمير لا ينعت، وإذا امتنع أن يكون بيانًا تعين أن يكون بدلا .

فإن قال قائل: يلزم على القول بالبدلية إخلاء الصلة من عائد كما تقدم؛ بناء أن المبدل منه في نية الطرح، قلنا: ذلك غالب لا لازم، ولئن سلمنا لزومه، فلنا جواب آخر،

وهو أن نقول: العائد مقدر؛ والمحذوف موجود، لا معدوم؛ فلا يلزم المحذور .

ولا يصح أن يبدل المصدر المذكور من (ما) الموصولة المعمولة ل ـ (قلت)؛ لأن العبادة مصدر مفرد لا يعمل فيها فعل القول؛ لأن القول وما تصرف منه لا يعمل إلا في الجملة، أو مفرد يؤدي معنى الجملة، ك ـ (قلت قصيدة) والعبادة ليست كذلك. نعم يجوز أن تبدل العبادة من (ما) إن أ □وُ َلَ (قلت) ب ـ (أمرت)؛ لأن (أمرت) تعمل في المفرد الخالي عن معنى الجملة، نحو :(أمرتك الخير) والأكثر تعديته إلى المأمور به بالباء .

قال الزمخشري و لا يمتنع في (أن) من قوله تعالى: (وأوحى ربك إلى النحل أن اتخذي من الجبال بيوتا) أن تكون مفسرة بمنزلة (أي) مثلها في (فأوحينا إليه أن اصنع الفلك)؛ فيكون
التقدير :(أي: اتخذي(خلافًا لمن منع ذلك، وهو الإمام الرازي، فإنه قال: إن الوحي هنا إلهام باتفاق، وليس في الإلهام معنى القول، وإنما هي مصدرية، أي: (باتخاذ الجبال بيوتا)اه ـ.
وأشار ابن هشام إلى دفعه □نصرة للزمخشري بقوله: لأن الإلهام في معنى القول .

ويقال فيها تارة: مخففة من الثقيلة، كالتي في نحو قوله تعالى: (علم أن سيكون منكم مرضى)، و(حسبوا أن لا تكوُنُ فتنة)، في قراءة الرفع في (تكون). وكذا يحكم لها بالتخفيف من الثقيلة حيث وقعت بعد عِلْمٍ، أو ظن ينزل منزلة العالم، وقد تقدم مثالهما .

و (□مْنْ) بفتح الميم، تكون تارة شرطية .

كالتي في نحو قوله تعالى: (من يعمل سوءًا يجزبه)، وتارة موصولة، كالتي في نحو: (ومن الناس من يقول)، وتارة استفهامية، كالتي في نحو قوله تعالى: (من بعثنا من مرقدنا)، فتحتاج إلى جواب، وتارة نكرة موصوفة، كالتي في نحو: (مررت بمن معجب لك) أي: بإنسان معجب لك، وتحتاج إلى صفة. وأجاز أبو على الفارسي في (□مْنْ) أن تقع نكرة تامة؛ فلا تحتاج إلى صفة، وحمل عليه قوله :

نعم □مْنْ هو في سر و إعلان

ففاعل (نعم) مستتر فيها، و (□مْنْ): تمييز، بمعنى: شخصًا، والضمير المنفصل هو المخصوص

بالمدح، أي: ونعم شخصًا هو بشر بن مروان المذكور في البيت قبله . (النوع الخامس: ما يأتي على خمسة أوجه)

وهو شيئان:

- (أ □ي) 1

2 -(لو)

ف ـ (أ □يَ) بفتح الهمزة وتشديد الياء .

تقع تارة شرطية، فتحتاج إلى: شرط، وجواب، و الأكثر أن تتصل بها (ما) الزائدة، نحو قوله تعالى: (أيما الأجلين قضيت فلا عدوان على) ، ف ـ (أي): اسم شرط مفعول مقدم ب ـ (قضيت) و (قضيت): فعل الشرط، و جملة (فلا عدوان على): جواب الشرط .

وتقع تارة استفهامية، فتحتاج إلى جواب، نحو قوله تعالى: (أيكم زادته هذه إيمانا)، ف ـ (أي): مبتدأ، وخبره ما بعده .

وتقع تارة موصولة، خلافًا لثعلب في زعمه أنها لا تقع موصولة، ويرده نحو قوله تعالى:

(لننزعن من كل شيعة أيهم أشد)، أي: الذي هو أشد. قاله سيبويه، ومن تابعه، وهي عنده مبنية على الضم إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، كهذه الآية .

وقال من رأى أن (أيا) الموصولة لا تبنى، وإنما هي معربة دائما: هي هنا استفهامية مبتدأ، و (أشد) خبره. وعليه الكوفيون وجماعة من البصريين .

وتقع تارة دالة على معنى الكمال للموصوف بها في المعنى، فتقع صفة لنكرة قبلها، نحو قولك :(هذا رجل أ □ي رجل) ف ـ (أ □ي): صفة ل ـ (رجل) دالة على معنى الكمال، أي هذا رجل كامل في صفة الرجال .

وتقع تارة حالاً لمعرفة قبلها، كقولك: (مررت بعبد الله أيَّ رجل) ف ـ (أ □ي): منصوب على الحال من (عبد الله) أي: كاملاً في صفة الرجال .

وتقع تارة وصلة لنداء ما فيه (أل) نحو قوله تعالى: (يأيها الإنسان)، ف ـ (أي): منادى، و (ها)للتنبيه، و (الإنسان): نعت (أي) وحركته إعرابية، وحركة (أي) بنائية .

و (لو) أحد أوجهها، وهو الغالب، أن تكون حرف شرط في الماضي :

نحو: (لو جاءني زيد أكرمته) وإذا دخلت على المضارع صرفته إلى الماضي، نحو : (لو يفي كفى)فيقال فيها: حرف يقتضي امتناع ما يليه، وهو فعل الشرط، مثبتا كان أو م ًنفيا، ويقتضي استلزام فعل الشرط لتاليه، وهو الجواب، مثبتًا كان أو ًمنفيا، نحو قوله تعالى: (ولو شئنا
لرفعناه بها)، ف ـ (لو) هنا دالة على أمرين: أحدهما: أن مشيئة الله، تعالى، منفية بدخول (لو) عليها، ويلزم من هذا النفي للمشيئة أن يكون رفع هذا المنسلخ منفياً؛ إذ لا سبب له إلا المشيئة، وقد انتفت، ولا يخلفها غيرها؛ فينتفي الرفع. وهذا الحكم بخلاف ما إذا خلف الشرط غيره، نحو قول عمر بن الخطاب في صهيب : (لو لم يخف الله لم يعصه) فإنه لا يلزم من انتفاء الشرط الذي هو (لم يخف(انتفاء الجواب الذي هو (لم يعصه) حتى يكون المعنى أنه: قد خاف و عصى، بناء على أن (لو) إذا دخلت على نفي أثبتته شرطًا كان، أو ًجوابا، و ذلك متخلف هنا؛ لأن انتفاء العصيان، الذي هو الجواب ، له سببان، أحدهما: الخوف من العقاب، وهو طريقة العوام، والثاني: الإجلال الله و التعظيم له، وهي طريقة الخواص العارفين بالله تعالى.

و المراد أن صهيبًا من هذا القسم قسم الخواص، وهو أن سبب خوفه من الله، تعالى، إجلال الله و تعظيمه، وأنه لو قدر خلوه من الخوف، لم تقع منه معصية، فكيف و الخوف حاصل له .

ومن هنا تبين فساد قول المعربين أن (لو)حرف امتناع لامتناع، أي امتناع الجواب لامتناع الشرط. والصواب أنها لا تعرض لها إلى امتناع الجواب أصلا، ولا إلى ثبوته، و إنما لها تعرض لامتناع الشرط فقط ، فإن لم يكن للجواب سبب سوى ذلك الشرط لا غير، بحيث لا يخلفه غيره، لزم من انتفائه انتفاؤه، نحو: (لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودًا) فيلزم من انتفاء الشرط، وهو طلوع الشمس، انتفاء الجواب، وهو وجود النهار، وإن خلف الشرط غيره، بأن كان للجواب سبب آخر غير الشرط، لم يلزم من انتفائه انتفاء الجواب و لا ثبوته؛ لأنها لا تعرض لها إلى انتفاء الجواب و لا إلى ثبوته، نحو: (لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودًا) فإنه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس وجود الضوء و لا ثبوته، ومنه قول عمر - رضي الله عنه -:

(نعم العبد صهيب؛ لو لم يخف الله لم يعصه).

الأمر الثاني مما دلت عليه (لو)في المثال المذكور، وهو: (ولو شئنا لرفعناه بها) أن ثبوت
المشيئة من الله، تعالى، مستلزم لثبوت الرفع ضرورة؛ لأن المشيئة سبب للرفع، والرفع مسبب عنها، وثبوت السبب مستلزم لثبوت المسبب. وهذان المعنيان قد تضمنتهما العبارة المذكورة، وهي قولنا :(حرف يقضي امتناع ما يليه و استلزامه لتاليه) دون عبارة المعربين، وهي:
(حرف امتناع لامتناع) فإنها لا تتضمنها .

الوجه الثاني من أوجه (لو): أن تكون حرف شرط في المستقبل مرادفًا ل ـ (أن)الشرطية :

إلا أن (لو) لا تجزم على المشهور، كقوله تعالى: (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذريًة ضعافًا خافوا عليهم)، ف ـ (لو) هنا: شرطية بمنزلة (إن) أي: إن تركوا، أي: شارفوا، أو قاربوا أن يتركوا. ونحو قول الشاعر :

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا و من * دون رمسينا من الأرض سبسب

أي: و إن تلتق .

الوجه الثالث من أوجه (لو) أن تكون حرفًا مصدريًا،أو مؤولا مع صلته بمصدر، مرادفًا ل ـ (أن) المصدرية :

إلا أن (لو) لا تنصب كما تنصب (أن). و أكثر وقوعها بعد (ود) نحو قوله تعالى: (ودوا لو تدهن)، أي: ودوا الإدهان، أو بعد (يود) نحو قوله تعالى: (يود أحدهم لو يعمر) ، أي:
التعمير. و من القليل قول قتيلة للنبي ـ صلى االله عليه وآله وسلم :

ما كان ضرك لو مننت و ربما * من الفتى وهو المغيظ المحنق

أي :منّك .

و أكثرهم لا يثبت وقوع (لو) مصدرية، حذرًا من الاشتراك، وتخرج الآية الثانية و نحوها على حذف مفعول الفعل الذي قبلها، وهو: (يود) وحذف الجواب

بعدها، أي: يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك، ولا يخفى ما في هذا التقدير من كثرة الحذف .

الوجه الرابع: أن يكون حرفـًا للتمني بمنزلة (ليت) إلا أنها لا تنصب و لا ترفع :

نحو قوله تعالى: (فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين)، فـ (لو): للتمني، أي: فليت لنا كرة.
قيل: ولهذا نصب (فنكون) في جوابها كما انتصب (فأفوز)في جواب (ليت(بـ (أن(مضمرة بعد الفاء و جوبـًا في قوله تعالى: (يا ليتني كنت معهم فأفور فوزـًا عظيما)، هكذا استدلوا، ولا دليل لهم في هذا استدلال؛ لجواز أن يكون النصب في (فنكون) بـ (أن) مضمرة جوازـًا بعد الفاء، و (أن(و الفعل في تأويل مصدر معطوف على (كرة) مثله في قول الشاعر :

ولبـ س عباءة و تقرَّ عيني * أحب إلى من لبس الشفوف

ف ـ (تقر) : منصوب ب ـ (أن) مضمرة بعد الواو ًجوازا، و (أن) و الفعل في تأويل مصدر معطوف على (لبس) .

الوجه الخامس: أن تكون للعرض، وهو الطلب بلين ورفق .

نحو: (لو تنزل عندنا فتصيب خيرًا).وذكر لها ابن هشام اللخمي و غيره معنى آخر ًسادسا، وهو أن تكون للتقليل، نحو قوله، صلى الله عليه وآله وسلم :(تصدقوا ولو بظلف محرق) وفي رواية النسائي: (ردوا السائل ولو بظلف محرق) والمعنى: تصدقوا بما تيسر، ولو بلغ في القلة كالظلف ـ بكسر الظاء المعجمة ، وهو للبقر و الغنم كالحافر للفرس ـ و المراد بالمحرق:
المشوي، وفي رواية الشيخين :(اتقوا النار ولو بشق تمرة). وقد يدعي أن التقليل إنما يستفاد من مدخولها، لا منها؛ لأن الظلف و الشق يشعران بالتقليل .

السادس: ما يأتي على سبعة أوجه)

وهو: (قد)

فأحد أوجهها: أن تكون اسمًا بمعنى (حسب) :

وفيها مذهبان :

أحدهما: أنها معربة رفعًا على الابتداء، وما بعدها خبر، وإليه ذهب الكوفيون، وعليه فيقال
فيها إذا أضيفت إلى ياء المتكلم: (قدي درهم) بغير نون الوقاية، كما يقال: (حسبي درهم) بغير نون وجوبًا .

والثاني: أنها مبنية على السكون لشبهها بالحرفية لفظا، وهو مذهب البصريين، وعليه يقال:
(قدي) بغير نون حملاً على(حسب) وقد يؤتي بالنون حفظًا للسكون؛ لأنه الأصل في البناء .

والوجه الثاني: أن تكون بمعنى (يكفي) :

وهي مبنية اتفاقا، و تتصل بها ياء المتكلم، فيقال: (قدني درهم) بالنون و جوبا، كما يقال:

(يكفيني درهم) ف ـ(ياء المتكلم): في محل نصب على المفعولية، و (درهم): فاعل .

الوجه الثالث: أن تكون حرف تحقيق:

لكونها تفيد تحقيق وقوع الفعل بعدها، فتدخل على الفعل الماضي ًاتفاقا، نحو قوله تعالى: (قد أفلح من زكاها) .

قيل: وتدخل على الفعل المضارع، نحو قوله تعالى: (قد يعلم ما أنتم عليه)، أي: قد علم .

الوجه الرابع: أن تكون حرف توقع:

لكونها تفيد توقع الفعل و انتظاره، فتدخل على الماضي و المضارع، على الأصح فيهما،
وتقول في المضارع: (قد يخرج زيد) إذا كان خروجه متوقعًا ًمنتظرا، فدل على أن الخروج منتظر متوقع.
وتقول في الماضي: (قد خرج زيد(لمن يتوقع خروجه، وفي التنزيل :(قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها)؛ لأنها كانت تتوقع سماع شكواها. هذا مذهب الأكثر من النحويين .

وزعم بعضهم أنها لا تكون للتوقع مع الماضي؛ لأن التوقع انتظار الوقوع في المستقبل، والماضي قد وقع، فكيف يتوقع وقوع ما قد وقع. وقال الذين أثبتوا معنى التوقع مع الماضي أنها تدل على أن الفعل الماضي كان من ً تظرا، تقول: (قد ركب الأمير) لقوم ينتظرون هذا الخبر و يتوقعون الفعل .

الوجه الخامس: تقريب الزمن الماضي من الزمن الحال:

نحو : (قد قام)؛ ولهذا التقريب تلزم (قد) مع الماضي الواقع حالاً اصطلاحية إما ظاهرة في اللفظ، نحو قوله تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم)، فجملة: (وقد فصل لكم) حالية، أو مقدرة، نحو قوله تعالى: (هذه بضاعتنا ردت إلينا)، أي: (قد ردت إلينا) والجملة حالية. وذهب الكوفيون و الأخفش إلى أن اقتران الماضي الواقع حالاً ب ـ (قد) ليس بلازم .

وقال ابن عصفور :إذا أجيب القسم بماض مثبت متصرف، فإن كان الماضي قريبا من الحال جئت قبله باللام و (قد) نحو: (بالله لقد قام زيد) وفي التنزيل نحو: (تا الله لقد آثرك الله علينا)، وإن كان

الماضي بعيدًا من الحال جئت قبله باللام فقط، كقول امرئ القيس :

حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث و لاصال

وزعم جار الله الزمخشري ـ عندما تكلم على قوله تعالى: (لقد أرسلنا نوحًا)في تفسير سورة الأعراف ـ أن (قد) الواقعة مع لام القسم تكون بمعنى التوقع، و هو الانتظار؛ لأن السامع يتوقع الخبر و ينتظره عند سماع المقسم به .

الوجه السادس: التقليل :

وهو ضربان:

1 ـ تقليل وقوع الفعل، نحو: (قد يصدق الكذوب) و (قد يجود البخيل) .

2 ـ تقليل متعلق الفعل، نحو قوله تعالى: (قد يعلم ما أنتم عليه)، أي: أن ما هم عليه من الأحوال والمتعلقات هو أقل معلوماته، تعالى. وزعم بعضهم أنها في الآية للتحقيق، كما تقدم.

وزعم هذا البعض أيضا أن التقليل في المثالين الأولين لم يستفد من لفظ (قد) بل من قولك:
(البخيل يجود) ومن قولك: (الكذوب يصدق)؛ فإنه إن لم يحمل على أن صدور ذلك الجود من البخيل، والصدق من الكذوب قليل، على جهة الندور، كان متناقضا؛ لأن آخر الكلام، وهو (البخيل) و (الكذوب) يدفع أوله، وهو (يجود) و (يصدق) .

الوجه السابع: التكثير :

قاله سيبويه في قول الهذلي :

قد أترك القِرن مصفرًا أنامله * كأن أثوابه مجت بفِرصاد

وقاله الزمخشري في قوله تعالى: (قد نرى تقلب وجهك في السماء)، فالتكثير هنا في متعلق الفعل لا في الفعل نفسه، وإلا لزم تكثير الرؤية، وهي قديمة، وتكثير القديم باطل عند أهل السنة .
السابع: ما يأتي على ثمانية أوجه)

و هي: الواو .

وذلك أن لنا واوين يرتفع ما بعدهما من: الاسم، والفعل المضارع، وهما :

١ - واو الاستئناف، وهي: الواقعة في ابتداء كلام آخر غير الأول، نحو قوله تعالى: (لنبين لكم و نقر في الأرحام ما نشاء)، برفع (نقر) فالواو الداخلة عليه واو الاستئناف؛ فإنها لو كانت للعطف على (نبين) لانتصب الفعل الداخلة عليه، وهو (نقر) .

١ - واو الحال، وهي الداخلة على الجملة الحالية، اسمية كانت، أو فعلية، وتسمى واو الابتداء أيضا، نحو قولك: (جاء زيد و الشمس طالعة) ونحو _(دخل زيد وقد غربت الشمس). و
سيبويه يقدرها ب - (إذ)؛ لأنها تدخل على الجملتين، بخلاف (إذا)؛ لاختصاصها بالجملة الفعلية على الأصح
.

وأن لنا واوين ينتصب ما بعدهما من : الاسم، والفعل المضارع، ويفيدان المعية، وهما :

1 -واو المفعول معه، نحو قولك: (سرت و النيل) .

2 - واو الجمع الداخلة على الفعل المضارع المسبوق بنفي أو طلب محضين ، وتسمى عند الكوفيين واو الصرف؛ لصرفهم ما بعدها عن سنن الكلام. فمثال الداخلة على الفعل المسبوق بالنفي قوله تعالى: (ولما يعلم االله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين)، أي: وأن يعلم. و مثال الداخلة على الفعل المسبوق بالطلب قول أبي الأسود الدؤلي :

لا تنه عن خلق و تأت □ي مثله * عار عليك إذا فعلت عظيم

أي: و أن تأتي :

وأن لنا واوين ينجر ما بعدها من الأسماء، وهما :

1 -واو القسم، ينجر ما بعدها بها، نحو قوله تعالى :(والتين والزيتون) .

2 -واو رُبُّ ينجر ما بعدها بإضمار (رُبَّ) على الأصح كقوله :

وبلدةٍ ليس بها أنيس * إلا اليعافير و إلا العيس

أي :وُ ُربَّ بلدةٍ .

وأن لنا واوًا يكون ما بعدها على حسب ما قبلها، وهي: واو العطف. وهي لمطلق الجمع، على الأصح، عند التجرد عن قرينة تدل على ترتيب، أو معية، وأن لنا واوًا يكون دخولها في الكلام كخروجها، وهي: الواو الزائدة، وتسمى في القرآن صلة، نحو قوله تعالى: (حتى إذا جاءوها و فتحت أبوابها)، ف ـ (فتحت): جواب (إذا) و الواو: صلة؛ جيء بها لتوكيد المعنى .

وقيل: ليست زائدة، وأنها عاطفة، والجواب محذوف، والتقدير: كان كيت و كيت .

وقيل: واو الحال، أي: وقد فتحت أبوابها .

وقول جماعة من الأدباء، كالحريري، ومن النحويين، كابن خالويه، ومن المفسرين، كالثعلبي أنها واو الثمانية؛ لأن أبواب الجنة ثمانية؛ ولذلك لم تدخل في الآية قبلها؛ لأن أبواب جهنم
سبعة، وقولهم أن منها قوله تعالى: (وثامنهم كلبهم)
قول لا يرضاه نحوي؛ لأنه لا يتعلق به حكم إعرابي،

ولا سر معنوي. والقول بذلك في قوله تعالى:
(والناهون عن المنكر) ظاهر الفساد .

(النوع

الثامن: ما يأتي من الكلمات على اثني عشر وجها)

وهو
(ما)
وهي على ضربين:

1 - اسمية .
2 – حرفية .

وأوجه الاسمية سبعة:

1 -معرفة تامة .

2 -معرفة ناقصة .

3 -شرطية .

4 -استفهامية .

5 -نكرة تامة .

6 -نكرة موصوفة .

7 -نكرة موصوفة بها .

وأوجه الحرفية خمسة:

1 -النافية .

2 -مصدرية غير ظرفية .

3 -مصدرية ظرفية .

4 -كافة عن العمل .

5 -زائدة

فالمعرفة التامة لا تحتاج إلى شيء، وهي ضربان:
أ - عامة .

ب - خاصة .

فالعامة :هي التي لم يتقدمها اسم تكون هي و عاملها صفة له في المعنى، نحو قوله تعالى:

(إن تبدوا الصدقات فنعما هي) ف ـ (ما) :فاعل (نعم) ومعناها (الشيء) وهي ضمير
(الصدقات) على تقدير مضاف محذوف دل عليه
(تبدوا) وهو المخصوص بالمدح،، أي: فنعم الشيء
إبداؤها .

والخاصة :هي التي يتقدمها اسم تكون هي و عاملها صفة له في المعنى ـ وتقدر من لفظ ذلك الاسم المتقدم، نحو (غسلته غسلاً نعما) ، أي: نعم الغسل .

و المعرفة الناقصة، وهي الموصولة، تحتاج إلى صلة وعائد

نحو قوله تعالى: (قل ما عند الله خير من اللهو و من التجارة)، ف ـ (ما): موصول اسمي في محل رفع على الابتداء، و (عند الله): صلته وخبر خبره، أي: الذي عند الله خير .

و الشرطية زمانية وغير زمانية

فالأولى نحو قوله تعالى: (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم)، أي: فاستقيموا لهم مدة استقامتهم لكم. و الثانية نحو قوله تعالى: (وما تفعلوا من خير يعلمه الله) .

والاستفهامية

نحو قوله تعالى: (وما تلك بيمينك يا موسى)، ويجب في (ما) الاستفهامية حذف ألفها إذا كانت مجرورة بحرف، نحو قوله تعالى: (عم يتساءلون)، وقوله: (بم يرجع المرسلون)، والأصل:
(عما) و (بما)فحذفت الألف فرقًا بين الاستفهامية و الخبرية. وسمع إثباتها قليلا على الأصل نثرًا و شعرًا، كقراءة عيسى و عكرمة (عما يتساءلون) بإثبات الألف، وكقول حسان - رضي الله عنه :

على ما قام يشتمني لئيم * كخنزير تمرغ في دمان

ولأجل أن (ما) الاستفهامية يحذف ألفها إذا جرت رد الكسائي على المفسرين قولهم في قوله تعالى: (بما غفر لي ربي) أنها استفهامية .

والنكرة التامة غير محتاجة إلى صفة، وتقع في ثلاثة مواضع، في كل منها خلاف،

وهي :

1 -الواقعة في باب (نعم) و (بئس) إذا وقع بعدها اسم أو فعل، فالأول نحو قوله تعالى :(فنعما

هي)، و الثاني نحو قولك: (نعم ما صنعت) فـ ـ (ما) في المثالين نكرة تامة منصوبة المحل على التمييز للضمير المستتر في (نعم) المرفوع على الفاعلية، والمخصوص بالمدح في المثال الأول مذكور، أي: نعم شيئًا هي، وفي المثال الثاني محذوف، و الفعل و الفاعل صفته، أي:
نعم شيئًا شيء صنعته .

2 -الواقعة في قولهم، إذا أرادوا المبالغة في الإكثار من فعل :

(إنِّ ي مما أَنْ أفعل) فخبر (إنَّ) محذوف، و(من) متعلقة به، و (ما) نكرة تامة بمعنى :(أمر) و (أَنْ) و صلتها في موضع جر بدل من (ما) أي: إني مخلوق من أمر، وذلك الأمر هو فعل كذا و كذا؛ وذلك على سبيل المبالغة، مثل قوله تعالى: (خلق الإنسان من عجل)، فجعل الإنسان كأنه مخلوق من العجلة؛ لمبالغته فيها .

3 -التعجب نحو :(ما أحسن زيدًا) فـ ـ (ما) :

نكرة تامة مبتدأ، وما بعده خبرها، وهذا قول سيبويه. والنكرة الموصوفة بصفة، كقولهم:

(مررت بما معجب لك) ومنه (نعم ما صنعت) ف ـ (ما) : نكرة ناقصة فاعل (نعم) وما بعدها صفتها، أي: نعم شيء صنعته، ومنه أيضا: (ما أحسن زيدًا) عند الأخفش في أحد احتماليه، أي: شيء موصوف بأنه ح سن زيدًا .

و النكرة الموصوفة بها نكرة قبلها، إما للتحقير، أو التعظيم، أو التنويع، فالأول نحو قوله تعالى: (مثلا ما بعوضة)،و الثاني نحو قولهم: (لأمر ما جدع قصير أنفه) ف ـ (ما) فيها نكرة موصوف بها (مثلا) في الأول، و (أمر) في الثاني، مؤولة بالمشتق، أي: (مثلا بالغًا في الحقارة بعوضة) و (لأمر عظيم جدع قصير أنفه) و الثالث نحو: (ضربته ضربا ما) أي: نوعًا من الضرب من أي نوع كان .

وقيل : إن (ما) في هذه المواضع الثلاثة حرف لا موضع لها من الإعراب زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل. قاله ابن مالك في شرح التسهيل .

والنافية تعمل في دخولها على الجمل الإسمية عمل(ليس) فترفع الاسم، وتنصب الخبر، في لغة الحجازيين، نحو قوله تعالى: (ما هذا بشرًا) .

والمصدرية غير الظرفية نحو قوله تعالى: (بما نسوا يوم الحساب) .

و المصدرية الظرفية نحو قوله تعالى :(مادمت حيًا)، أي: مدة دوامي حيًا .

والكافة عن العمل على ثلاثة أقسام :

١ -كافة عن عمل الرفع في الفاعل، كقوله :

صددت فأطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم

ف ـ (قَلَّ) :فعل ماض معتل الفاء، و (ما) : كافة له عن طلب الفاعل، وأما (وصال) : فهو
فاعل بفعل محذوف وجوبًا يفسره الفعل المذكور، وهو : (يدوم) و التقدير: وقلما يدوم وصال يدوم .

ولا يكون (وصال) مبتدأ ، وخبره (يدوم)؛ لأن الفعل المكفوف عن طلب الفاعل لا يدخل إلا على الجملة الفعلية .

ولم يكف (ما) من الأفعال عن عمل الرفع إلا ثلاثة: قل، وطال، وكثر .

2 -كافة عن عمل النصب و الرفع، وذلك مع :

إنِّ و أخواتها، نحو قوله تعالى: (إنما الله إله واحد) .

3 -كافة عن عمل الجر ، ومهيئة للدخول على الجملة الفعلية :

فالمهيئة نحو قوله تعالى: (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين)

والكافة عن عمل الجر نحو قول الشمردل :

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد * كما سيفُ عمرو لم تخنه مضاربه

برفع (سيف) على الابتداء و الخبر .

واختلف في لفظ (ما)التالية للفظ (بعد) كقوله :

أَع□ل َا َقة أم الوليد بعد ما * أفنان رأسك كالثغام المخلس

على قولين، فقيل: كافة ل ـ (بعد) عن الإضافة إلى (أفنان) .

و قيل مصدرية، عند من يجوز وصلها بالجملة الإسمية .

والزائدة ـ وتسمى هي و غيرها من الحروف الزوائد صلةً و تأكيدًا ـ نحو قوله تعالى: (فبما رحمة من االله لنت لهم)، وقوله عز وجل: (عما قليل ليصبحن نادمين)، أي: فبرحمة، وعن قليل. و (ما): صلة مؤكدة .

(الباب الرابع: في الإشارات إلى عبارات محررة مستوفاة موجزة)

وينبغي لك أيها المعرب أن تقول في نحو: (ضُرِبِ) - بضم أوله، وكسر ما قبل آخره - من قولك:
(ضُرِبِ زيْدٌ): ضرب: فعل ماض لم يسم فاعله؛ لتبين نوع الفعل، وأنه لم يبق على صيغته الأصلية، أو تقول: فعل ماضٍ مبني للمفعول. ولا تقل: فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله؛ لما في هذا التعبير من التطويل و الخفاء .

وينبغي لك أن تقول في نحو: (زيد) المسند إليه الفعل المبني للمفعول: نائب عن الفاعل؛ لجلائه و وجازته، ولا تقل: مفعول لما لم يسم فاعله؛ لخفائه وطوله، ولصدقه على المفعول الثاني مثل (درهما) من نحو: (أُعطي زيد درهمًا).

وينبغي لك أن تقول في (قد): حرف لتقليل زمن الماضي، وتقريبه من الحال، وتقليل حدث المضارع، ولتحقيق حدثيهما .

وينبغي لك أن تقول في (لن) حرف نفي، و نصب، و استقبال. ولا تقتضي تأكيد النفي، ولا تأبيده، فقولك: (لن أقوم) يحتمل أنك تريد أنك لا تقوم أبدًا، وأنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل، على الأصح .

وينبغي لك أن تقول في (لم) : حرف جزم و نفي للمضارع، وقلبه ماضيًا .

و أن تقول في (أما) المفتوحة الهمزة المشددة الميم، من نحو قوله تعالى: (فأما اليتيم فلا
تقهر)، أما :حرف شرط، وتفصيل، و توكيد. و من نحو قولك: (أما زيد فمنطلق) أما: حرف شرط، وتوكيد ـ بدون تفصيل .

وأن تقول في (أَنْ) المفتوحة الهمزة ، الساكنة النون: حرف مصدري، ينصب المضارع، ويخلصه للاستقبال .

وأن تقول في (الفاء) التي بعد الشرط، من نحو قوله تعالى: (وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير) : الفاء رابطة لجواب الشرط، ولا تقل: جواب الشرط ـ كما يقولون ـ لأن
الجواب الجملة بأسرها، لا الفاء وحدها.وأن تقول في نحو (زيد(بالجر من نحو: (جلست أمام زيد) :
مخفوض بالإضافة ـ بإضافة (أمام) إليه ـ أو بالمضاف. ولا يقال مخفوض بالظرف، و هو (أمام) لأن المقتضى للخفض إنما هو الإضافة، أو المضاف .

وأن تقول في (الفاء) من نحو قوله تعالى: (إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك و انحر): (الفاء) فاء السببية، ولا تقل فاء العطف؛ لأنه لا يجوز عطف الطلب - وهو قسم من الإنشاء - على الخبر - المقابل للإنشاء، ولا يجوز عطف الخبر على الإنشاء .

وأن تقول في (الواو) العاطفة من نحو: (جاء زيد و عمرو): (الواو) حرف عطف لمجرد الجمع بين المتعاطفين .

وأن تقول في نحو (حتى) من نحو: (قدم الحجاج حتى المشاة) :حرف عطف للجمع، والغاية، والتدريج .

وأن تقول في (ثم) من نحو: (قام زيد ثم عمرو): (ثم)حرف عطف للترتيب بين المتعاطفين، مع مهلة في الزمان .

وأن تقول في (الفاء) من نحو: (قام زيد فعمرو): الفاء حرف عطف للترتيب و التعقيب .

وإذا اختصرت في أحرف العطف الأربعة وما عطفت عليه، فقل: عاطف و معطوف، كما تقول في نحو:

(بسم الله): جار و مجرور، وفي نحو: (لن نبرح): ناصب و منصوب، وفي نحو :(لم يقم): جازم و مجزوم .

و أن تقول في (إنَّ) المكسورة الهمزة، المشددة النون: حرف توكيد، ينصب الاسم، ويرفع الخبر .

وفي (أنَّ) المفتوحة الهمزة، المشددة النون: حرف توكيد مصدري، ينصب الاسم، ويرفع الخبر .

واعلم أنه يعاب على الناشئ في صناعة الإعراب أن يذكر فعلا من الأفعال الثلاثة، ولا يبحث عن فاعله، إن كان له فاعل، أو يذكر مبتدأ، ولا يبحث عن خبره، أهو مذكور أو محذوف، وجوبًا أو جوازا، أو يذكر ظرفا، أو مجرورا، لهما متعلَّق ، ولا ينبه على متعلَّقه، أو يذكر جملة و لا يذكر أن لها محلا من الإعراب ، أم لا، أو يذكر موصولا، ولا يبين صلته و عائده .

ومما يعاب عليه، أيضا، أن يقتصر في إعراب الاسم المبهم من قولك: (قام ذا) أو (قام الذي) على أن يقول: (ذا): اسم إشارة، أو يقول: (الذي) اسم موصول؛ فإن ذلك لا يبنى عليه

إعراب، فالصواب أن يقال :(ذا) و (الذي) في المثالين: فاعل محله رفع، وهو اسم إشارة، أو فاعل، وهو اسم موصول .

و مما لا يبنى عليه إعراب أن تقول في (غلام) من نحو (غلام زيد(:مضاف - مقتصرًا عليه - فإن المضاف ليس له إعراب مستقر، كما في الفاعل و نحوه، وإنما إعرابه بحسب ما يدخل عليه مما يقتضي رفعه، أو نصبه، أو خفضه. فالصواب أن يبين مواقع إعرابه، فيقول :
فاعل، أو مفعول، أو نحو ذلك. بخلاف المضاف إليه؛ فإن له إعرابًا ًمستقرا، وهو الجر المضاف؛ فإذا قيل: مضاف إليه، علم أنه مجرور .

و ينبغي أن يجتنب المعرب أن يقول في حرف من كتاب الله - تعالى - زائد؛ تعظيمًا له و احتراماً؛ لأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له أصلا، وكلامه - تعالى -
منزه عن ذلك ، و من فهم خلاف ذلك فقد وهم. و الزائد عند النحويين هو الذي لم يؤت به
إلا لمجرد التقوية و التوكيد. وكثير من النحويين المتقدمين يسمون الزائد صلة؛ لكونه يتوصل به إلى نيل غرض صحيح لتحسين الكلام و تزيينه، و بعضهم

يسميه مؤكداً؛ لأنه يعطي الكلام معنى التأكيد و التقوية، وبعضهم يسميه لغواً؛ لإلغائه، أي: عدم اعتباره في حصول الفائدة به، لكن اجتناب هذه العبارة الأخيرة في التنزيل واجب .

باب في كيفية الإعراب

اعلم أن اللفظ المعبر عنه إن كان حرفًا واحدًا عبر عنه باسمه الخاص به أو المشترك، فيقال في المتصل

بالفعل من نحو: (□ض □رب ُتْ) : التاء فاعل، أو الضمير فاعل، ولا يقال: ت فاعل .

و إن كان اللفظ على حرفين نطق به؛ فقيل: (قد): حرف تحقيق، و (هل): حرف استفهام، و (نا)فاعل أو مفعول، والأحسن أن تعبر عنه بقولك: الضمير .

وإن كان أكثر من ذلك نطق به أيضا؛ فقيل :(سوف): حرف استقبال، و (ضرب) فعل ماٍض .

ولابد للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضي وجه إعرابه ، كقوله: مبتدأ .. خبر .. فاعل ..مضاف إليه؛ وأما قول كثير من المعربين: مضاف، أو موصول، أو اسم إشارة، فليس بشيء؛ لأن هذه الأشياء لا تستحق إعرابًا ًمخصوصا، فالاقتصار في الكلام عليها على هذا
القدر لا يعلم به موقعها من الإعراب، وإن كان المبحوث فيه مفعولا عين نوعه؛ فقيل: مفعول مطلق،أو مفعول به، أو لأجله، أو معه، أو فيه. وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل :
(مفعول) وأطلق، لم يرد إلا المفعول به. وإن عين المفعول فيه ـ فقيل: (ظرف زمان أو مكان) ـ فحسن، ولابد من بيان متعلقه، كما في الجار و المجرور الذي

له متعلق. و إن كان المفعول به متعددًا عينت كل واحد
.

وينبغي أن تعين للمبتدئ نوع الفعل؛ فتقول: فعل ماضٍ، أو فعل مضارع، أو فعل أمر، وتقول في نحو: (تَلَظَّى): فعل مضارع أصله (تتلظَّى)؛ وتقول في الماضي: مبني على الفتح، وفي الأمر: مبني على ما يجزم به مضارعه، وفي نحو: (لينبذن): مبني على الفتح لمباشرته لنون
التوكيد، وتقول في المضارع المعرب: مرفوع لحلوله محل الاسم، وتقول : منصوب بكذا ، أو بإضمار (أَنْ) ومجزوم بكذا، ويبين علامة الرفع، والنصب،و الجزم، وإن كان الفعل ناقصًا
نص عليه فقال مثلا: (كان): فعل ماض ناقص يرفع الاسم و ينصب الخبر، وإن كان المعرب حالا في غير محله عين ذلك: فقيل في (قائم) مثلا من نحو: (قائم زيد): خبر مقدم؛ليعلم أنه فارق موضعه الأصلي، وليتطلب مبتدأه، وفي نحو قوله تعالى: (ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة) : (الذين) : مفعول مقدم، ليتطلب فاعله، وإن كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته، قيل: خبرٌ مُوطِّئ ؛ ليعلم أن المقصود ما بعده، كقوله تعالى :(بل أنتم قوم تجهلون) .

و إن كان البحوث فيه حرفًا بين نوعه، ومعناه، وعمله، فقال مثلا: (إنَّ): حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، (لَنْ) : حرف نفي ونصب واستقبال، (أَنْ): حرف مصدري ينصب الفعل المضارع، (لم): حرف نفي يجزم المضارع ويقلبه ماضيًا .

ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم عن الجمل، ألها محل من الإعراب أم لا .

فصل:

و أول ما يحترز منه المبتدئ في صناعة الإعراب ثلاثة أمور :

(أحدها) أن يلتبس عليه الأصلي بالزائد، ومثاله أنه إذا سمع أن (أل) من علامات الاسم، وأن أحرف (نأيت) من علامات المضارع، سبق إلى وهمه أن : (ألفيت) و(ألهبت(اسمان، وأن
(أكرمت) و (تعلمت) مضارعان .

ومما يشتبه نحو: (ت َولوَّ ْا)بعد الجازم و الناصب، والقرائن تبين؛ فهو في نحو :(فإن تولوا فقل حسبي الله) ماضٍ، وفي نحو : (وإن تولوا فإني أخاف

عليكم) مضارع .و(تعاونوا) في قوله تعالى : (وتعاونوا على البر و التقوى و لا تعاونوا على الإثم و العدوان)، الأول أمر، والثاني مضارع؛ لأن النهي لا يدخل على الأمر .

ومما يلتبس على المبتدئ أن يقول في نحو : (مررت بقاضٍ) : أن الكسرة علامة الجر، والصحيح أن يقال: علامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة .

و من ذلك أن يبادر في نحو: (المُصطْفَيْن) إلى الحكم بأنه مثنى، والصواب أنه جمع؛ لانفتاح نونه، و وصفه بالجمع، و دخول (مِنْ) التبعيضية عليه بعد (وإنهم) .

(و الثاني) أن يجري لسانه على عبارة اعتادها فيستعملها في غير محلها،كأن يقول في (كنت، وكانوا) في الناقصة: فعل وفاعل؛ لما أَلفِ من قول ذلك في نحو: (فعلت و فعلوا)

(و الثالث) أن يعرب شيئًا طالبًا لشيء، ويهمل النظر في ذلك المطلوب، كأن يعرب فعلاً و لا يتطلب فاعله، أو مبتدأ و لا يتعرض لخبره، بل ربما مر به فأعربه بما لا يستحقه، ونسى ما تقدم له .

تنبيه :

قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده، فإذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه؛ فينبغي التحرز في ذلك.من ذلك (ما أنت، و ما شأنك) فإنها مبتدأ و خبر، إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك (وزيدًا) فإن جئت به، ف ـ (أنت)مرفوع بفعل محذوف، والأصل : (ما تصنع، أو ما تكون) فلما حذف الفعل برز الضمير و انفصل، وارتفع بالفاعلية، أو على أنه اسم ل ـ (كان) و (شأنك) بتقدير : (ما يكون) و (ما) فيهما في موضع نصب خبرًا ل ـ (يكون) أو مفعولاً ل ـ (تصنع) .

وكذلك يختلف إعراب الشيء باعتبار المحل الذي يحل فيه، ف ـ (كان) في قولك : (ما كان أحسن زيدًا) : زائدة، وليس لها اسم و لا خبر، وإن ذكرت بعد فعل التعجب وجب الإتيان قبلها ب ـ (ما) المصدرية، وقيل: (ما أحسن ما كان زيْدٌ) و (كان) تامة .

وفي هذا القدر كفاية لمن تأمله، واالله الموفق و الهادي إلى سبيل الخيرات بمنه و كرمه، وصلى االله و سلم على سيدنا محمد و آله و صحبه أجمعين،

والحمد الله رب العالمين . قال أبو محمد ـ عفا االله تعالى عنه، وغفر له و لوالديه و لمشايخه و المسلمين :

ووافق الفراغ منه عشاء يوم الثلاثاء، التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٤١٩ من هجرة المصطفى، صلى االله عليه و آله و سلم. و الحمد الله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا االله تبارك و تعالى. و صلى االله و سلم على الحبيب الشفيع و على آله .

الفهرس

الفهرس